التقييم السنـــــــــوي

للتهديدات الصـــــــادر عن مجتمع

الاستخبـــــــــارات الأمريـــــكي

مكتب مديـــــــــر الاستخبارات الوطنيـــــة

ترجمة ومراجعـــــــــة:
مؤسسة غداً لإدارة المخاطر

مارس/آذار ٢٠٢٥

غداً لإدارة المخـاطر
Ghadan For Risk Management

info@gfrmiraq.com
www.gfrmiraq.com
+964 07779798941
العراق، بغداد، الجادرية
- شارع الوزراء
Ministers St, Al-Jadriya
Baghdad, Iraq

تقرير استخباراتي أمريكي يحذر من تصاعد التهديدات العالمية في عام ٢٠٢٥

أصدر مجتمع الاستخبارات الأمريكي تقريره السنوي لتقييم التهديدات العالمية لعام ٢٠٢٥، كاشفاً عن صورة مقلقة لمشهد أمني دولي معقّد ومتعدد الأبعاد، حيث تتقاطع فيه التهديدات من جهات حكومية وغير حكومية على حد سواء.

ويشير التقرير إلى أن التهديدات التي تواجه الأمن القومي الأمريكي أصبحت أكثر ترابطاً، وتشمل أنشطة إجرامية عابرة للحدود، وهجمات سيبرانية، وتنافسات استراتيجية مع قوى كبرى مثل الصين وروسيا، في وقت تتصاعد فيه الأزمات الجيوسياسية في مختلف أنحاء العالم.

■ **- الجريمة المنظمة والإرهاب العابر للحدود:**

يشدد التقرير على أن المنظمات الإجرامية في المكسيك، مثل كارتل سينالوا وكارتل جيل خاليسكو الجديد، تمثل التهديد الأبرز في مجال تجارة المخدرات غير المشروعة، خصوصاً مخدر الفنتانيل، الذي أدى إلى وفاة أكثر من ٥٢,٠٠٠ شخص في الولايات المتحدة خلال عام ٢٠٢٤ وحده.

وتعد الصين والهند المصدرين الرئيسيين للمواد الكيميائية المستخدمة في تصنيع هذا المخدر القاتل، ما يثير مخاوف بشأن سلاسل التوريد الدولية المستخدمة في هذه التجارة.

في المقابل، لا تزال الجماعات المتطرفة، وعلى رأسها تنظيم داعش، تشكل تهديداً مستمراً رغم الخسائر التي مُني بها التنظيم. كما حذر التقرير من محاولات تنظيم القاعدة استغلال الغضب الشعبي الناجم عن الحرب في غزة لتأجيج العداء تجاه الولايات المتحدة وإسرائيل.

■ **- تصاعد الأنشطة السيبرانية والتمويل غير المشروع:**

كما كشف التقرير عن استخدام الشبكات الإجرامية أدوات متقدمة، تشمل الاحتيال المالي، وغسيل الأموال، والعملات الرقمية، لتوسيع نشاطها والتملص من العقوبات الدولية، إلى جانب الاستهداف المتكرر للبنية التحتية الحيوية في أمريكا، ومنها شبكات الرعاية الصحية ومرافق المياه والطاقة.

■ **- الصين وخصوم النظام الدولي:**

سلط التقرير الضوء على الصين بوصفها الخصم الأكثر قدرة على تهديد المصالح الأمريكية العالمية، نظراً لتنامي قدراتها العسكرية والاقتصادية والتكنولوجية، وسعيها لإعادة صياغة النظام العالمي بما يتوافق مع مصالحها، وسط علاقات استراتيجية متنامية تجمعها مع كل من روسيا وكوريا الشمالية.

إلى جانب الصين، تبرز روسيا، إيران، وكوريا الشمالية إلى جانب الفصائل المتحالفة مع طهران كأطراف فاعلة تشترك في هدف تقويض النفوذ الأمريكي، مستخدمة وسائل القوة الصلبة، والحملات الإعلامية، والتقنيات المتقدمة، للتأثير على موازين القوى الإقليمية والدولية.

وأشار التقرير إلى أن هذا التعاون المتزايد بين الخصوم يعزز احتمالية انخراط أكثر من طرف في حال وقوع صراعات كبرى، ما يزيد من تعقيد المشهد الأمني العالمي.

المحتويـــــــــــــــــــــات

المقدمة ٢

التمهيد ٣

الجهات غير الحكومية العابرة للحدود: الجريمة المنظمة والإرهاب ٤

الجهات الأجنبية الفاعلة في تجارة المخدرات غير المشروعة ٤

المتطرفون الإسلاميون العابرون للحدود ٥

جهات إجرامية أخرى عابرة للحدود ٦

الجهات الدولية الفاعلة الرئيسية (الدولية النظامية) ٨

الصين ٩

روسيا ١٨

إيران ٢٥

كوريا الشمالية ٣٠

التعاون العدائي بين الخصوم ٣٢

غداً لإدارة المخـاطر
Ghadan For Risk Management

التقييم السنوي للتهديدات الصادر عن مجتمع الاستخبارات الأمريكي

مارس/آذار ٢٠٢٥

مقدمة

يأتي هذا التقرير السنوي بشأن التهديدات العالمية التي تواجه الأمن القومي للولايات المتحدة الأمريكية استجابةً للمادة ٦١٧ من قانون تفويض الاستخبارات للسنة المالية ٢٠٢١ (القانون العام رقم ١١٦-٢٦٠). ويعكس هذا التقرير الرؤى الجماعية لمجتمع الاستخبارات (IC)، الذي يلتزم بتقديم معلومات استخباراتية دقيقة، ومستقلة، وخالية من التحيز، تلبي احتياجات صانعي السياسات، والعسكريين، وأجهزة إنفاذ القانون الداخلي، من أجل حماية أرواح الأمريكيين والمصالح الأمريكية في أي مكان من العالم.

يركز هذا التقييم على أبرز التهديدات المباشرة والخطيرة التي تواجه الولايات المتحدة، لا سيما خلال العام المقبل. وتتطلب جميع هذه التهديدات استجابة استخباراتية قوية، بما في ذلك تلك التي قد يكون التركيز عليها في الأمد القريب عاملاً حاسماً في درء تهديدات أكبر في المستقبل.

وقد تم إعداد هذا التقييم استناداً إلى المعلومات المتاحة حتى تاريخ ١٨ آذار/مارس ٢٠٢٥.

غداً لإدارة المخاطر
Ghadan For Risk Management

التمهيد

يُعد «تقييم التهديدات السنوي لعام ٢٠٢٥» (ATA) التقييم الرسمي والمنسق لمجتمع الاستخبارات الأمريكي (IC) لمجموعة واسعة من التهديدات التي تستهدف المواطنين الأمريكيين، والوطن، والمصالح الأمريكية في مختلف أنحاء العالم. تستهدف مجموعة متنوعة من الجهات الأجنبية صحة وسلامة المواطنين الأمريكيين، والبُنى التحتية الحيوية، والصناعات الوطنية، والثروة، والحكومة الأمريكية. كما يسعى الخصوم الدولتيون ووكلاؤهم إلى إضعاف وإزاحة القوة الاقتصادية والعسكرية الأمريكية، سواء في مناطقهم الإقليمية أو على امتداد النظام الدولي.

تشكل الجهات الفاعلة الدولتية وغير الدولتية تهديدات متعددة وفورية للوطن والمصالح القومية الأمريكية. فالتنظيمات الإرهابية والشبكات الإجرامية العابرة للحدود تُشكل تهديداً مباشراً للمواطنين الأمريكيين. وتتحمل الكارتلات الإجرامية مسؤولية كبيرة عن أكثر من ٥٢,٠٠٠ حالة وفاة في الولايات المتحدة ناتجة عن المواد الأفيونية الاصطناعية خلال فترة الإثني عشر شهراً المنتهية في أكتوبر ٢٠٢٤، كما أسهمت هذه الكارتلات في تسهيل دخول ما يقارب ثلاثة ملايين مهاجر غير شرعي خلال عام ٢٠٢٤، مما أثقل كاهل الموارد وزاد من تعريض المجتمعات المحلية للخطر. وتستهدف مجموعة متنوعة من الجهات السيبرانية والاستخباراتية الثروة الوطنية، والبُنى التحتية الحيوية، والاتصالات، ووسائل الإعلام. وغالباً ما تحظى الجهات غير الدولتية بدعم مباشر أو غير مباشر من دول، مثل الصين والهند، عبر تزويدها بمواد أولية ومعدات تستخدم في تهريب المخدرات. كما يمتلك الخصوم الدولتيون قدرات عسكرية يمكن أن تضرب الأراضي الأمريكية أو تعطل الأنظمة الأمريكية الحيوية في الفضاء، سواء لأغراض الردع القسري أو في سياق حرب فعلية. وتعمل هذه التهديدات على تعزيز بعضها البعض، مما يخلق بيئة أمنية أشد تعقيداً وخطورة بكثير.

تسعى كل من روسيا، والصين، وإيران، وكوريا الشمالية — فرادى وجماعياً — إلى تحدي المصالح الأمريكية في النظام الدولي، من خلال مهاجمة الآخرين أو تهديدهم ضمن مناطقهم الإقليمية، مستخدمين في ذلك تكتيكات القوة الصلبة التقليدية وغير المتماثلة، إضافة إلى ترويجهم لنماذج بديلة تنافس النموذج الأمريكي، لاسيما في مجالات التجارة، والتمويل، والأمن. وتهدف هذه الدول إلى تقويض المكانة الأمريكية ودول أخرى عبر حملات استراتيجية مدروسة لكسب الأفضلية، مع سعيها في الوقت نفسه إلى تجنّب الدخول في حرب مباشرة. ويسهم تزايد مستويات التعاون بين هذه الخصوم وفيما بينهم في تعزيز قدرتهم على الصمود في مواجهة الولايات المتحدة، وزيادة احتمالية انخراط أحدهم في صراع قد يستدرج الآخرين، فضلاً عن تصعيد الضغوط على الفاعلين الدوليين الآخرين لاتخاذ مواقف منحازة.

يدعم تقرير تقييم التهديدات السنوي لعام ٢٠٢٥ التزام مكتب مدير الاستخبارات الوطنية بإبقاء الكونغرس الأمريكي والشعب الأمريكي على اطلاع دائم بالتهديدات التي تواجه الأمن القومي، ويجسد تفاني مجتمع الاستخبارات في رصد وتقييم والتحذير من مختلف أنواع التهديدات. وقد عمل «المجلس الوطني للاستخبارات» بشكل وثيق، أثناء إعداد هذا التقييم، مع جميع مكونات مجتمع الاستخبارات، ومؤسسات الحكومة الأمريكية الأوسع، إضافة إلى شركاء وخبراء خارجيين ودوليين، لتوفير رؤى تحليلية راهنة، وموضوعية، وقابلة للتوظيف الاستراتيجي في إطار التحذير المبكر وتوفير ميزة اتخاذ القرار لصانعي السياسات الأمريكيين.

ويعرض تقرير تقييم التهديدات السنوي لعام ٢٠٢٥ تفاصيل هذه التهديدات المتعددة الأوجه بحسب الجهة الفاعلة أو المسؤولة عنها، بدءاً بالجهات غير الدولتية، ثم الانتقال إلى استعراض التهديدات التي تمثلها القوى الدولتية الرئيسية. ويؤكد المجلس الوطني للاستخبارات استعداده لتقديم معلومات إضافية لصانعي السياسات ضمن سياق سري ومصنف، عند الطلب.

الجهات الإجرامية والإرهابية غير الحكومية العابرة للحدود

تشكل الجماعات الإجرامية العابرة للحدود، والتنظيمات الإرهابية، وغيرها من الجهات غير الحكومية تهديداً مباشراً يؤثر على حياة المواطنين الأمريكيين، وعلى أمن الوطن وازدهاره، وعلى مكانة الولايات المتحدة داخلياً وخارجياً. إذ تقوم بعض المنظمات الإجرامية العابرة للحدود (TCOs) بإنتاج وترويج كميات ضخمة من المخدرات غير المشروعة، ما يهدد حياة الأمريكيين وسبل عيشهم. كما تنخرط هذه الجماعات في أنشطة غير قانونية أخرى تُعد تحدياً للأمن القومي الأمريكي، مثل الاتجار بالبشر، والعمليات السيبرانية، وغسل الأموال، والتحريض على العنف. ويواجه المواطنون الأمريكيون، سواء داخل البلاد أو خارجها، تهديدات إرهابية أكثر تنوعاً وتعقيداً وتفككاً من حيث التنظيم. وتشمل الجهات الفاعلة في هذا السياق منظمات إرهابية أجنبية مصنفة رسمياً—بما في ذلك تنظيم «الدولة الإسلامية في العراق والشام» (داعش)، وتنظيم «القاعدة»، وغيرها من الجماعات الإرهابية ذات التوجه الإسلامي، فضلاً عن بعض الكارتلات المعنية بالمخدرات—إلى جانب أفراد أو خلايا صغيرة تعمل بشكل مستقل، يُرجّح أن تسعى إلى تنفيذ أو تسهيل أو إلهام هجمات إرهابية. وأخيراً، فإن الهجرة غير الشرعية واسعة النطاق قد أثقلت كاهل البنى التحتية المحلية والوطنية، واستنزفت الموارد، ومكّنت بعض الإرهابيين المعروفين أو المشتبه بهم من التسلل إلى داخل الولايات المتحدة.

الجهات الأجنبية الفاعلة في تجارة المخدرات غير المشروعة

تُعد المنظمات الإجرامية العابرة للحدود والجماعات الإرهابية المتمركزة في نصف الكرة الغربي، والمنخرطة في إنتاج وترويج المخدرات غير المشروعة الموجهة إلى الولايات المتحدة، مصدر تهديد مباشر لصحة وسلامة ملايين الأمريكيين، كما تسهم في زعزعة الاستقرار الإقليمي.

لا تزال مادة الفنتانيل وغيرها من المواد الأفيونية الاصطناعية تُعدّ من أكثر المخدرات فتكاً التي تُهرّب إلى الولايات المتحدة، حيث تسببت في أكثر من ٥٢,٠٠٠ حالة وفاة خلال فترة الاثني عشر شهراً المنتهية في أكتوبر ٢٠٢٤. ويمثل هذا الرقم انخفاضاً بنسبة تقارب ٣٣٪ في عدد الوفيات الناتجة عن الجرعات الزائدة المرتبطة بالمواد الأفيونية الاصطناعية مقارنةً بالفترة ذاتها من العام السابق، وفقاً للبيانات الأولية الصادرة عن مراكز مكافحة الأمراض والوقاية منها (CDC)، ويُعزى هذا الانخفاض جزئياً إلى توفر عقار «نالوكسون» وسهولة الحصول عليه.

تواصل المنظمات الإجرامية المتمركزة في المكسيك—بما في ذلك كارتل «سينالوا» وكارتل «جيل جديد خاليسكو»—هيمنتها على إنتاج وتوريد المخدرات غير المشروعة للسوق الأمريكية، بما يشمل الفنتانيل، والهيروين، والميثامفيتامين، والكوكايين المستورد من أمريكا الجنوبية. وقد شكّلت نقاط الدخول الرسمية على طول الحدود الأمريكية-المكسيكية خلال العام الماضي المنفذ الرئيسي لتهريب هذه المواد، وغالباً ما كانت تُخفى داخل المركبات الخاصة أو الشاحنات الثقيلة. ومع ذلك، من المرجّح أن تقوم بعض المنظمات الإجرامية بتغيير أساليب التهريب ومساراته مؤقتاً استجابةً لتزايد انتشار القوات الأمنية الأمريكية على الحدود.

ومنذ عام ٢٠٢٠ على الأقل، شهدت تجارة الفنتانيل في المكسيك تفتتاً متزايداً نتيجة نمو منتجين مستقلين للفنتانيل—جهات فاعلة تعمل بشكل مستقل أو شبه مستقل عن سيطرة الكارتلات المكسيكية. ويُعزى انجذاب هؤلاء المنتجين إلى تجارة الفنتانيل إلى ارتفاع هامش الربح وانخفاض الحواجز أمام دخول السوق، بما في ذلك سهولة تصنيعه باستخدام معدات مخبرية بسيطة وعدد محدود من الأفراد.

تتحمل المنظمات الإجرامية والجماعات المسلحة غير الشرعية المتمركزة في كولومبيا مسؤولية إنتاج وتصدير الغالبية العظمى من الكوكايين الذي يصل إلى الولايات المتحدة، ويُنقل جزء منه عبر الإكوادور، مما يسهم في تصاعد النزاعات الإجرامية العنيفة التي تؤدي بدورها إلى موجات هجرة إقليمية.

كما تصعّد المنظمات الإجرامية المكسيكية من وتيرة الهجمات الفتاكة داخل المكسيك ضد خصومها وقوات الأمن المكسيكية، مستخدمةً العبوات الناسفة، بما في ذلك الألغام الأرضية، وقذائف الهاون، والقنابل اليدوية. ففي عام ٢٠٢٤، سُجل ما يقرب من ١,٦٠٠ هجوم باستخدام العبوات الناسفة ضد قوات الأمن المكسيكية، مقارنةً بثلاث هجمات فقط خلال الفترة الممتدة بين عامي ٢٠٢٠ و٢٠٢١. وتُعيد هذه التكتيكات المتطورة تشكيل المشهد الأمني في المكسيك، مما يزيد من مستوى التهديد الذي تواجهه القوات الأمنية.

تُعدّ الصين المصدر الأساسي للمواد الكيميائية الأولية المستخدمة في تصنيع الفنتانيل غير المشروع، ولأجهزة كبس الحبوب، تليها في ذلك الهند. ويقوم الوسطاء الكيميائيون الذين يتخذون من المكسيك مقراً لهم بالتحايل على الضوابط الدولية من خلال شحنات تحمل علامات مزيفة، ومن خلال شراء مواد كيميائية مزدوجة الاستخدام غير خاضعة للتنظيم.

المتطرفون الإسلاميون العابرون للحدود

تُواصل الفروع الأكثر عدوانية لتنظيم «داعش» – بما في ذلك «داعش – ولاية خراسان» (ISIS-K) – إلى جانب مخططي العمليات ذوي الطابع الريادي داخل التنظيم، السعي لتنفيذ هجمات ضد الغرب، بما في ذلك الولايات المتحدة، عبر التواصل الرقمي والدعاية الإلكترونية التي تهدف إلى توجيه الهجمات، أو تمكينها، أو إلهامها. وقد تستغل هذه الفروع كذلك المسارات الهشة للسفر. ورغم الخسائر الكبرى التي تكبدها التنظيم، وفقدانه القدرة على السيطرة على أراضٍ في العراق وسوريا، فإنه لا يزال يشكل تهديداً إرهابياً عالمياً. ومن أبرز نكساته خلال السنوات الأخيرة: هزيمته الميدانية وسقوط «الخلافة المزعومة» في عام ٢٠١٩، ومقتل ثلاثة من قادته الأعلى في أعوام ٢٠٢٢ و٢٠٢٣ و٢٠٢٥، إضافةً إلى تجدد عمليات مكافحة الإرهاب هذا العام التي استهدفت شخصيات قيادية تدير العمليات الخارجية. وعلى الرغم من ذلك، لا يزال «داعش» يُعد أكبر تنظيم إرهابي إسلامي في العالم، وقد سعى إلى استعادة الزخم من خلال تنفيذ هجمات بارزة، ويستمر في الاعتماد على فروعه الأكثر فاعلية وعلى شبكة قيادته المنتشرة عالمياً من أجل امتصاص آثار الانحسار التنظيمي.

وقد تأثر منفّذ الهجوم الذي وقع في «نيو أورلينز» يوم رأس السنة الجديدة بدعاية داعش، كما تم في واقعة منفصلة اعتقال مواطن أفغاني في أكتوبر ٢٠٢٤ كان يخطط لهجوم في يوم الانتخابات باسم تنظيم داعش، ما يسلط الضوء على قدرة التنظيم على التغلغل داخل الولايات المتحدة، سواء بهدف الإلهام أو التمكين لشنّ الهجمات.

ويُعدّ «داعش – ولاية خراسان» (ISIS-K) في جنوب آسيا، الفرع الأكثر قدرة على تنفيذ هجمات إرهابية خارجية، ويحتفظ بنواياه لتنفيذ عمليات في جنوب ووسط آسيا، فضلاً عن نواياه العالمية، وإن كانت قدراته التنفيذية متفاوتة. وقد أظهرت الهجمات الجماعية ذات الطابع الدموي التي شنها هذا الفرع في كل من روسيا وإيران خلال عام ٢٠٢٤، إضافة إلى اعتقال مؤيدين له في أوروبا والولايات المتحدة، تصاعد قدرة التنظيم على العمل خارج جنوب آسيا، واستمراره في إلهام أفراد لتنفيذ هجمات على أراضٍ أجنبية.

ومن المرجح أن يسعى تنظيم داعش إلى استغلال انهيار نظام الأسد في سوريا – إن حصل – لإعادة بناء قدراته الهجومية، بما في ذلك التخطيط لعمليات خارجية، وكذلك لتحرير المعتقلين من أعضائه من أجل إعادة تعزيز صفوفه.

وفي عام ٢٠٢٤، أشاد المتحدث الرسمي باسم داعش علناً بتوسّع التنظيم في إفريقيا، مما يعكس الأهمية المتزايدة التي يوليها التنظيم للقارة. فقد تضاعف حجم تنظيم «داعش – الصومال» خلال العام الماضي، في حين لا يزال فرع «داعش – غرب إفريقيا» الفرع الأكبر من حيث عدد المقاتلين والهجمات المُعلنة، أما «داعش – الساحل» فيواصل توسعه باتجاه غرب إفريقيا الساحلي.

أما تنظيم «القاعدة»، فيستمر في إظهار نيته استهداف الولايات المتحدة ومواطنيها عبر فروعه المنتشرة في عدة مناطق من العالم. وقد سعى قادته – بعضهم لا يزال يقيم في إيران – إلى استغلال مشاعر العداء لإسرائيل بسبب الحرب في غزة لتوحيد المسلمين وتشجيع الهجمات ضد كل من إسرائيل والولايات المتحدة. كما أصدرت المنصة الإعلامية للقاعدة بيانات من قادة التنظيم وفروعه دعمت فيها حركة «حماس»، وحثّت على تنفيذ هجمات ضد أهداف إسرائيلية وأمريكية.

وأعاد فرع «القاعدة في جزيرة العرب» (AQAP) إطلاق سلسلة «إنسباير» عبر مقاطع فيديو وتغريدات، دعت إلى شنّ هجمات ضد أهداف يهودية، وضد الولايات المتحدة وأوروبا. وقدمت سلسلة «إنسباير» تعليمات لصنع القنابل ووضع العبوات الناسفة في الطائرات المدنية، إضافةً إلى توفير مبررات دينية وأيديولوجية وتاريخية وأخلاقية لهذه العمليات. وعلاوة على مساعيها لإلهام هجمات في أنحاء العالم، وفي الداخل الأمريكي تحديداً، فإن لدى «القاعدة في جزيرة العرب» النية كذلك لتنفيذ عمليات في الإقليم وخارجه.

يواصل تنظيم «الشباب»—أكبر فروع تنظيم القاعدة وأكثرها ثراءً—تركيزه على تنفيذ هجمات داخل الصومال تخدم أهدافه الإقليمية، كما يضطلع بدور محوري في تمويل أنشطة تنظيم القاعدة خارج الأراضي الصومالية. ويشهد التنظيم نمواً متسارعاً في علاقته مع جماعة الحوثيين، وهي علاقة قد تتيح له الوصول إلى مصدر جديد لأسلحة أكثر تطوراً، مما يُفضي إلى تصاعد مستوى التهديد الذي تواجهه المصالح الأمريكية في المنطقة.

في غرب إفريقيا، يعمل تنظيم القاعدة على توسيع نطاق سيطرته الإقليمية من خلال تعزيز نفوذه بين السكان المدنيين عبر تقديم الخدمات وممارسة الترهيب، كما يُهدد المراكز الحضرية في بوركينا فاسو ومالي، حيث يتواجد أفراد من الطاقم الأمريكي.

أما فرع تنظيم القاعدة في سوريا، «حراس الدين»، فيُرجّح أنه يستغل نهاية نظام الأسد لتعزيز موقعه الميداني. وعلى الرغم من الإعلان العلني بأن قيادة تنظيم القاعدة العليا في إيران قد أمرت بحل الجماعة، فقد تم توجيه عناصر «حراس الدين» بعدم تسليم أسلحتهم، بل الاستعداد لمواجهة مستقبلية، مع التأكيد على استمرارهم في القتال ضد اليهود ومن يدعمهم.

ولا تزال جماعات إرهابية إسلامية أخرى، بعضها يرتبط تاريخياً بتنظيم القاعدة، تُشكّل تهديداً للولايات المتحدة، لا سيما في المناطق التي تنشط فيها. وقد ركّز معظم هذه الجماعات في السنوات الأخيرة على استهداف الحكومات المحلية، في حين واصل حزب الله اللبناني تنفيذ عمليات محدودة تستهدف في المقام الأول أفراداً إسرائيليين ويهوداً داخل الشرق الأوسط وخارجه. وتعمل الحكومة الأمريكية بالتعاون مع شركائها حول العالم على منع وقوع هجمات ضد المواطنين الأمريكيين، مع مراقبة المؤشرات التي قد تدل على تحول نوايا هذه الجماعات نحو تنفيذ هجمات عابرة للحدود وتطوير قدراتها لتحقيق ذلك.

وفي جنوب آسيا، ركّزت عمليات حركة «تحريك طالبان باكستان» (TTP) في السنوات الأخيرة على استهداف الحكومة الباكستانية حصراً، على الأرجح لتجنب زيادة الضغط من قبل أجهزة مكافحة الإرهاب. ومع ذلك، فإن قدرات الحركة، وصلاتها التاريخية بتنظيم القاعدة، ودعمها السابق لعمليات استهدفت الولايات المتحدة، تثير القلق المستمر بشأن التهديد المحتمل في المستقبل. كما تُثير الجماعات المناهضة للهند، بما في ذلك «لشكر طيبة»، القلق ذاته، جزئياً بسبب علاقاتها التاريخية مع تنظيم القاعدة.

الجهات الإجرامية العابرة للحدود

تستغل الجهات الإجرامية العابرة للحدود، التي تحركها دوافع الربح، أدوات الفساد والترهيب والتقنيات التمكينية لتوسيع أنشطتها غير القانونية إلى أسواق جديدة وتنويع مصادر دخلها، مما يعزز قدرتها على

الصمود في وجه جهود إنفاذ القانون الأمريكية والدولية، وكذلك الإجراءات التنظيمية المالية. وتقوم هذه المنظمات الإجرامية بخداع المواطنين الأمريكيين والشركات والبرامج الحكومية، كما تغسل مليارات الدولارات من العائدات غير المشروعة عبر مؤسسات مالية أمريكية ودولية. وفي بعض الأحيان، تلجأ هذه المنظمات إلى الاستعانة بأفراد وشبكات ذات خبرة قانونية ومصرفية لتنفيذ عمليات غسل الأموال والاستثمار، بهدف التحايل على الأنظمة المالية.

وتستخدم هذه المنظمات وميسّروها الماليون طيفاً واسعاً من الأساليب لغسل وإعادة توطين العائدات غير المشروعة، وللتهرب من ضغوط إنفاذ القانون والتنظيمات الرقابية. ويعتمد بعضها على العملات الرقمية في عمليات غسل الأموال وتجاوز العقوبات، نظراً لما يُعتقد أنه يوفر درجة من الإخفاء وضعف التنظيمات الدولية مقارنة بالعملات التقليدية.

ولا يزال مجرمو الإنترنت، الذين تحركهم الدوافع المالية، يستهدفون نقاط الضعف في البنية التحتية الأمريكية، مثل أنظمة الرعاية الصحية والحكومات المحلية، وهي أهداف قد تؤثر بشكل واسع على السكان والاقتصاد الأمريكي. وقد نفّذ آخرون هجمات على البنية التحتية الحيوية، مما أدى إلى تعطيل شبكات الأعمال في شركات الخدمات العامة أو التلاعب بأنظمة التحكم ضعيفة التأمين.

وفي منتصف عام ٢٠٢٤، شنّ منفذو هجمات الفدية هجوماً على أكبر جهة معالجة للمدفوعات في قطاع الرعاية الصحية الأمريكي، مما أعاق صرف الوصفات الطبية وتسبب في تأخير طويل في الوصول إلى السجلات الصحية الإلكترونية، والتواصل مع المرضى، وأنظمة طلب الأدوية، وأجبر بعض سيارات الإسعاف على تحويل المرضى إلى مستشفيات أخرى.

أصبحت البنى التحتية المائية في الولايات المتحدة هدفًا أكثر شيوعًا للهجمات السيبرانية. ففي أكتوبر من عام ٢٠٢٤، شنّ فاعلون إجراميون هجمات إلكترونية استهدفت مرافق المياه الكبرى والصغرى في أنحاء الولايات المتحدة. ويُحتمل أن تكون هذه الهجمات قد استلهمت من هجمات سابقة نفذها ناشطون سيبرانيون روس وممثلون إلكترونيون إيرانيون في عام ٢٠٢٣ ضد البنى التحتية المائية، والتي لم تُحدث أثرًا كبيرًا من الناحية التشغيلية، لكنها حظيت بتغطية إعلامية واسعة النطاق.

ويقوم مهربو البشر، سواء من الأجانب أو من المواطنين الأميركيين، باستغلال الأفراد والمجموعات الهشة عبر إيهامهم بفرص عمل ذات مردود مالي مجزٍ، ومن ثم مصادرة وثائقهم الثبوتية، وإكراههم على الانخراط في سلوكيات خطرة، والعمل في ظروف لا إنسانية. وتُعدّ المنظمات الإجرامية العابرة للحدود الوطنية، المنخرطة في الاتجار بالبشر، منخرطة كذلك في أنشطة إجرامية أخرى تُهدد أمن الولايات المتحدة، من بينها عمليات الاحتيال المالي، وتجارة المخدرات، وتهريب الأسلحة والبشر.

ويستغل الفاعلون الإجراميون، بما في ذلك المنظمات الإجرامية العابرة للحدود المتمركزة في المكسيك، المهاجرين العابرين للنصف الغربي من الكرة الأرضية في طريقهم إلى الولايات المتحدة، من خلال عمليات اختطاف مقابل فدية، والعمل القسري، والاستغلال الجنسي. فعلى سبيل المثال، يُجبر بعض الضحايا على سداد رسوم التهريب عبر نظام الاستعباد بالدَّيْن بمجرد وصولهم إلى الولايات المتحدة. وغالبًا ما يُرغَم هؤلاء المهاجرون على العمل كخدم في المنازل، أو في قطاعات الصيد والزراعة وتجهيز اللحوم، مقابل أجور متدنية، أو يُستغلّون في العمل داخل بيوت الزراعة غير القانونية لنبات الماريجوانا.

وقد شهد إجمالي عدد المهاجرين الساعين للوصول إلى الولايات المتحدة انخفاضًا ملحوظًا منذ يناير ٢٠٢٥، وذلك نتيجة لتكثيف إجراءات ضبط الحدود. ورغم أن الدوافع الرئيسية للهجرة في النصف الغربي من الكرة الأرضية — مثل الجريمة، والفقر، والقمع السياسي — يُرجَّح أن تستمر، إلا أن تشديد إجراءات الأمن الحدودي وسياسات الترحيل الجماعي يُرجّح أن تُشكّل عامل ردع بالنسبة للمهاجرين الذين يسعون لعبور

الحدود الأميركية بشكل غير قانوني.

وقد انخفضت حالات ضبط المهاجرين من قبل سلطات إنفاذ القانون على الحدود الأميركية-المكسيكية بنسبة ١٤٪ في عام ٢٠٢٤ مقارنة بالعام السابق، كما تراجعت حالات توقيف دوريات الحدود الأميركية على طول الحدود الجنوبية الغربية في يناير ٢٠٢٥ بنسبة ٨٥٪ مقارنةً بالفترة نفسها من عام ٢٠٢٤. وقد كان المواطنون القادمون من غواتيمالا والمكسيك وفنزويلا الأكثر تكرارًا من حيث عدد الحالات التي تم التعامل معها على الحدود الأميركية-المكسيكية.

وقد تؤدي التغييرات الحقيقية أو المُتصوّرة في قوانين الهجرة أو سياسات السفر في دول العبور إلى حدوث طفرات غير متوقعة في تدفقات الهجرة. فعلى سبيل المثال، ومنذ عام ٢٠٢١، ألغت نيكاراغوا متطلبات التأشيرة للمسافرين القادمين جوًا من دول ثالثة، مما أدى إلى ارتفاع كبير في أعداد المهاجرين المتجهين إلى الولايات المتحدة عبر نيكاراغوا.

الجهات الدولية الفاعلة الكبرى

تُشكّل عدة دول فاعلة كبرى تهديدات قريبة ومستدامة للولايات المتحدة ومصالحها حول العالم، من خلال تحدّيها للقدرات العسكرية والاقتصادية الأميركية، سواء على المستوى الإقليمي أو العالمي. وتبرز الصين بوصفها الطرف الأكثر قدرة على تهديد المصالح الأميركية على الصعيد العالمي، على الرغم من أنها تُبدي حذرًا أكبر مقارنة بروسيا وإيران وكوريا الشمالية في ما يتعلق بالمجازفة بصورتها الاقتصادية والدبلوماسية عبر اتباع سلوك عدواني أو مزعزع للاستقرار. ويؤدي تصاعد التعاون بين هذه الدول إلى تضخيم التهديد، من خلال رفع احتمالية انخراط أطراف متعددة في حال نشوب عدائية مع إحداها.

الصيـــــــــــن

نظرة استراتيجية عامة

يسعى الرئيس شي جين بينغ وجمهورية الصين الشعبية إلى تحقيق ما يُعرف بـ»النهضة العظمى للأمة الصينية» بحلول عام ٢٠٤٩. وفي هذا الإطار، ستواصل بكين تعزيز قوتها ونفوذها بهدف تشكيل مجريات الأحداث العالمية بما يخدم مصالح الصين، وفرض قدر أكبر من الاحترام الأميركي لأولوياتها، ودرء التحديات التي تمس سمعتها وشرعيتها وقدراتها، سواء في الداخل أو على الساحة الدولية.

وتنظر بكين بعين الريبة العميقة إلى النوايا الأميركية، وتُعدّ الإجراءات التي تتخذها واشنطن ضد الصين جزءًا من استراتيجية شاملة تتبناها الدولة الأميركية بكل مؤسساتها، بالتعاون مع حلفائها وشركائها، بهدف احتواء صعود الصين وتقويض حكم الحزب الشيوعي الصيني، ومنع بكين من تحقيق تطلعاتها الكبرى. ويتركّز القلق الأبرز لدى صناع القرار في بكين حول إمكانية تشكّل جبهة موحدة من الولايات المتحدة وحلفائها، الأمر الذي يدفعهم إلى تعزيز علاقاتهم مع شركاء مثل روسيا وكوريا الشمالية، في إطار الرد الاستراتيجي.

ومع ذلك، يسعى القادة الصينيون إلى اغتنام الفرص لخفض التوتر مع الولايات المتحدة عندما يرون في ذلك منفعة لبكين، أو حمايةً لمصالحها الحيوية، أو كوسيلة لشراء الوقت اللازم لتعزيز موقعها الاستراتيجي.

ومن المرجّح أن تستمر الصين في التموضع استراتيجيًا للحصول على الأفضلية في حال نشوب صراع محتمل مع الولايات المتحدة. كما ستواصل بكين ضغوطها على تايوان لدفعها نحو إعادة التوحيد، إلى جانب مواصلتها تنفيذ عمليات سيبرانية واسعة النطاق تستهدف الولايات المتحدة، سواء لأغراض التجسس أو لتحقيق مكاسب استراتيجية. ويُتوقع أن تجد الصين صعوبة في كبح أنشطة الشركات الصينية والعناصر الإجرامية التي تُسهّل إنتاج وتجارة السلائف الكيميائية للفنتانيل والمواد الأفيونية الاصطناعية المُصدّرة إلى الولايات المتحدة، ما لم تُتّخذ إجراءات صارمة من جانب سلطات إنفاذ القانون.

وتجري العمليات العسكرية الصينية الرامية إلى إسقاط القوة على تايوان، بالإضافة إلى جهودها لفرض مطالبات سيادية في بحر الصين الجنوبي وبحر الصين الشرقي، بشكل روتيني، وغالبًا ما ترافق مع مواجهات تثير القلق بشأن إمكان حصول حسابات خاطئة قد تؤدي إلى اندلاع صراع مسلح.

وقد أظهرت الصين قدرتها على اختراق البنى التحتية الأميركية من خلال إمكانياتها السيبرانية المتقدمة، وهي قدرات يمكن أن توظفها في سياق نزاع عسكري مع الولايات المتحدة.

وستواصل بكين تعزيز قدراتها العسكرية التقليدية وقواتها الاستراتيجية، كما ستكثّف من منافستها في الفضاء الخارجي، مع الحفاظ على استراتيجية اقتصادية قائمة على التصنيع والتكنولوجيا الكثيفة، في محاولة منها لمجاراة القوة الاقتصادية الأميركية وتحدّي قيادتها العالمية.

عسكـــــــــــريًا

تُعدّ الصين التهديد العسكري الأكثر شمولاً وقوة للأمن القومي الأمريكي. إذ يقوم جيش التحرير الشعبي الصيني (PLA) بنشر قوة مشتركة قادرة على خوض حرب كاملة النطاق، بهدف التصدي لتدخل الولايات المتحدة في أي طارئ إقليمي، وإبراز قدرتها على إسقاط القوة عالميًا، وتأمين ما تدّعي بكين أنه أراضٍ سيادية تابعة لها. وتُركّز نسبة كبيرة من جهود التحديث العسكري الصيني على تطوير قدرات مضادة للتدخل، مصمّمة خصيصًا

للتعامل مع جميع جوانب العمليات العسكرية الأمريكية والحليفة في منطقة المحيط الهادئ. ومن المتوقع أن تُركّز بكين على تحقيق محطات رئيسية في مسار التحديث بحلول عامي ٢٠٢٧ و٢٠٣٥، تمهيدًا لجعل جيش التحرير الشعبي قوة عسكرية من الطراز العالمي بحلول عام ٢٠٤٩.

ومن الأمثلة على التقدّم الذي أحرزه جيش التحرير الشعبي في عام ٢٠٢٤، بدء حاملة الطائرات الثالثة التابعة للبحرية الصينية (CV-١٨ فوجيان) في إجراء تجارب بحرية، مع احتمال دخولها الخدمة التشغيلية الفعلية في عام ٢٠٢٥. كما يُرجَّح أن قوة الصواريخ التابعة للجيش قد بدأت في نشر صاروخ باليستي من طراز DF-٢٧، المزوّد بخيار رأس انزلاقي فرط صوتي، والذي يُقدَّر مداه بما يتراوح بين ٥,٠٠٠ و٨,٠٠٠ كيلومتر. كذلك، تعمل القوات البرية التابعة للجيش على نشر أحدث منظومات راجمات الصواريخ المتعددة، وهي الراجمة PCH١٩١، ما يُعزز من قدراتها على تنفيذ ضربات دقيقة بعيدة المدى.

وقد شهد جيش التحرير الشعبي تحسينات في هيكليته التنظيمية، وجاهزيته، وتدريبه العسكري. ويُحتمل أنه حقق تقدماً ملموسًا في مجالات حيوية، من بينها تحديث القوات البرية الرئيسية، وتوسيع الأسطول البحري من خلال إدخال قطع قتالية أكثر تطورًا، ونشر مجموعة واسعة من أنظمة الصواريخ الجديدة؛ فضلًا عن تعزيز قدراته في مجال الحرب الإلكترونية (EW).

يمتلك جيش التحرير الشعبي القدرة على تنفيذ ضربات دقيقة بعيدة المدى بأسلحة تقليدية ضد مناطق الطرف الخارجي للولايات المتحدة في غرب المحيط الهادئ، بما في ذلك غوام وهاواي وألاسكا. وقد طوّرت الصين مجموعة من الصواريخ الباليستية وصواريخ الكروز ذات رؤوس تقليدية، والتي يمكن إطلاقها من أراضيها، أو عبر منصات جوية وبحرية، بما في ذلك الغواصات التي تعمل بالطاقة النووية. كما يُحتمل أن تكون الصين تستكشف إمكانية تطوير أنظمة صواريخ عابرة للقارات ذات رؤوس تقليدية، الأمر الذي—في حال تطويره ونشره—سيمكنها من تهديد أهداف داخل الولايات المتحدة القارية عبر ضربات تقليدية.

سيواصل جيش التحرير الشعبي السعي لإقامة منشآت عسكرية خارجية، وإبرام اتفاقات وصول عسكري لتعزيز قدرته على إسقاط القوة وحماية المصالح الصينية في الخارج. ومن المحتمل أن تسعى بكين إلى اعتماد نماذج متعددة للدعم اللوجستي العسكري، تتضمن الوصول التفضيلي إلى البنية التحتية التجارية في الخارج، وإنشاء منشآت لوجستية حصرية للجيش مزوّدة بإمدادات مُسبقة التموضع بالتوازي مع البنى التحتية التجارية، بالإضافة إلى قواعد عسكرية ثابتة تحتضن قوات متمركزة، لتلبية احتياجاتها اللوجستية العسكرية الخارجية.

وتنخرط الصين في حملات معقدة يقودها جهاز الدولة بأكمله، تتسم باستخدام أدوات ضغط عسكرية واقتصادية ونفوذ إعلامي دون الوصول إلى حدّ الحرب، وذلك لفرض مواقفها وإبراز قوتها أمام الآخرين، بينما تُبقي على الأدوات الأكثر تدميرًا للحالات التي تتطلب خوض نزاع واسع النطاق. ومن المرجّح أن تُوسّع بكين من نطاق هذه الحملات من أجل تعزيز جهودها في تحقيق الوحدة مع تايوان، وإبراز القوة في شرق آسيا، وتقويض ما تعتبره الهيمنة الأمريكية.

وقد عمدت بكين إلى مواجهة الأنشطة العسكرية الأمريكية، مثل طلعات الاستطلاع الجوية، ورحلات القاذفات، وعمليات حرية الملاحة، والمناورات العسكرية بالقرب من حدود جمهورية الصين الشعبية ومطالباتها البحرية. ويقوم جيش التحرير الشعبي بشكل منتظم باعتراض وتتبع القوات الأمريكية، وفي بعض الأحيان ينفّذ مناورات غير آمنة بالقرب منها.

تايوان ونقاط التوتر البحرية

من المرجح أن تُمارس بكين في عام ٢٠٢٥ مزيداً من الضغط القسري على تايوان، إضافةً إلى الرد على ما تعتبره تصاعدًا في الدعم الأمريكي للجزيرة، في إطار مسعاها الطويل الأمد لتحقيق هدف إعادة التوحيد. وتُروّج جمهورية الصين الشعبية (PRC) لسردية تدعو إلى التوحيد السلمي مع تايوان كوسيلة لإنهاء الحرب الأهلية التي أدّت إلى انفصال الجزيرة، وذلك في الوقت الذي لا تتردد فيه في التلويح باستخدام القوة لفرض التوحيد، إذا ما اعتبرت ذلك ضرورياً، وللتصدي لما تراه محاولة أمريكية لتقويض صعود الصين باستخدام ورقة تايوان.

إن اندلاع نزاع بين الصين وتايوان من شأنه أن يُقوّض وصول الولايات المتحدة إلى التجارة والتقنيات الحيوية المرتبطة بأشباه الموصلات، والتي تُشكّل عصب الاقتصاد العالمي. بل وحتى في حال عدم تدخل الولايات المتحدة بشكل مباشر في مثل هذا النزاع، فمن المرجّح أن تترتب عليه تكاليف باهظة وتبعات سلبية كبيرة على المصالح الاقتصادية والأمنية للولايات المتحدة والمجتمع الدولي على حد سواء.

تعمل بكين على عزل تايبيه دبلوماسيًا من خلال الضغط على الدول لتخفيض مستوى علاقاتها الرسمية مع تايوان، ودعم هدف الصين في إعادة التوحيد. فمنذ عام ٢٠١٦، انخفض عدد الدول التي تحتفظ بعلاقات دبلوماسية رسمية مع تايوان من ٢٢ إلى ١٢ دولة فقط، فيما تُعدّ بعض هذه العلاقات المتبقية عرضة للتآكل تحت وطأة الضغوط الصينية.

وفي الموازاة، تواصل الصين تطوير قدراتها العسكرية لتنفيذ حملة عبر مضيق تايوان، مستندةً إلى جيشها الذي يستخدم في الوقت ذاته لفرض ضغط دائم ومنهجي على تايوان. ومن المحتمل أن يكون جيش التحرير الشعبي يحقق تقدماً متواصلاً، وإن كان غير متوازن، في القدرات التي قد يستخدمها لاحتلال تايوان، وردع أو، عند الضرورة، هزيمة تدخل عسكري أمريكي. كما يعمل الجيش على تكثيف نطاق وحجم وسرعة عملياته حول الجزيرة.

وبالإضافة إلى الضغط العسكري، ستواصل بكين فرض الضغوط الاقتصادية على تايبيه، ومن المرجّح أن تُصعّد من تلك الإجراءات إذا رأت أن تايوان تتجه نحو خطوات تُفضي إلى الاستقلال الرسمي. وقد تشمل هذه التدابير تعليق الامتيازات الجمركية التفضيلية، أو حظر استيراد منتجات معينة من تايوان بشكل انتقائي، أو تطبيق اللوائح التنظيمية بشكل تعسفي.

أما على صعيد البحار، فإن الجهود العدوانية التي تبذلها بكين لتكريس مزاعم السيادة في كل من بحر الصين الجنوبي وبحر الصين الشرقي تسهم في تأجيج التوترات الإقليمية، مما يُنذر بإمكانية اندلاع صراع أوسع نطاقًا.

ففي عام ٢٠٢٤، أدّت تكتيكات جمهورية الصين الشعبية في بحر الصين الجنوبي إلى حرمان الفلبين من الوصول الأحادي إلى بعض المناطق المتنازع عليها، وأجبرتها على الدخول في محادثات مع بكين قدّمت فيها تنازلات مقابل السماح لها بالوصول. ومع ذلك، لا يُتوقَّع أن تتخلى مانيلا عن مطالبها، مما يُبقي باب التصعيد مفتوحًا من كلا الجانبين.

وفي بحر الصين الشرقي، تعود آخر موجة توتر بين الصين واليابان بشأن جزر سينكاكو المتنازع عليها إلى عقد من الزمان. ومنذ ذلك الحين، واصلت السفن الصينية تواجدها بالقرب من الجزر، بل ودخلت أحيانًا إلى المياه الإقليمية، ما استدعى ردود فعل من قوات الدفاع الذاتي اليابانية لمراقبة الأنشطة الصينية عن كثب.

الفضاء السيبراني

تُعدّ جمهورية الصين الشعبية التهديد السيبراني الأكثر نشاطًا واستمرارية الذي يواجه شبكات الحكومة

الأمريكية، والقطاع الخاص، والبُنى التحتية الحيوية. وتقود الصين حملات سيبرانية ممنهجة تهدف إلى التمركز داخل البنى التحتية الحرجة، من أجل تنفيذ هجمات محتملة في أوقات الأزمات أو النزاعات المسلحة. وتُعرف هذه الحملة علنًا باسم «إعصار فولت» (Volt Typhoon)، في حين تم الكشف مؤخرًا عن اختراق صيني آخر للبنية التحتية الخاصة بالاتصالات الأمريكية، فيما بات يُعرف باسم «إعصار سولت» (Salt Typhoon). وتُظهر هذه الأنشطة مدى اتساع وتعاظم قدرات الصين السيبرانية في مجال اختراق واستهداف البنية التحتية الأمريكية.

في حال اعتقدت بكين أن اندلاع نزاع واسع النطاق مع واشنطن بات وشيكاً، فقد تفكّر في تنفيذ عمليات هجومية في الفضاء السيبراني تستهدف البنى التحتية الحيوية والأصول العسكرية للولايات المتحدة.

وتهدف مثل هذه الضربات إلى ردع العمل العسكري الأمريكي من خلال إرباك عملية صنع القرار داخل الولايات المتحدة، وإثارة الذعر المجتمعي، وتعطيل نشر القوات العسكرية الأمريكية.

الاقتصـــــــاد

تسعى جمهورية الصين الشعبية (PRC) إلى منافسة الولايات المتحدة كأقوى قوة اقتصادية في العالم. ولتحقيق ذلك، تعتمد الصين استراتيجية مركزية موجهة من قبل الدولة، تُسخّر فيها الموارد الوطنية للهيمنة على الأسواق العالمية وسلاسل الإمداد الاستراتيجية، وتقليص قدرة المنافسين الأجانب، ودفع الدول الأخرى نحو الارتهان الاقتصادي لبكين. ويطبق القادة الصينيون هذه الاستراتيجية ذاتها من أجل تعزيز موقع الصين العالمي في سلاسل الإمداد الحيوية، سواء على مستوى المدخلات الأولية التي توفرها بكين بأسعار أقل من منافسيها، أو في الإنتاج النهائي القائم على نطاق واسع.

وقد أسهم الطلب المحلي الضعيف في الصين، إلى جانب سياسات صناعية داعمة مثل دعم التصنيع، في زيادة ضخمة في صادرات الصين منخفضة التكلفة في قطاعات مثل الصلب، الأمر الذي أضرّ بالمنافسين الأمريكيين، وساهم في تحقيق فائض تجاري قياسي لصالح الصين.

وتُشكّل هيمنة الصين على سلاسل الإمداد الحيوية أداة فعالة لممارسة الإكراه الاقتصادي ضد الدول التي تعتمد سياسات تُعارضها بكين. وتعمل بكين على تطوير إطار مؤسسي منظّم يسمح باتخاذ إجراءات انتقامية تجارية أكثر حزمًا وخضوعًا للسيطرة المركزية. ويستخدم القادة الصينيون حواجز تجارية واستثمارية فنية أو تبدو غير رسمية، إلى جانب أنظمة إدارية، وقيود لوجستية، وعقوبات رمزية، بأسلوب انتقائي يستهدف أفرادًا وشركات وقطاعات محددة، في توازٍ مع رسائل تحذيرية لردع الآخرين.

ويبدو أن القيادة الصينية تتهيأ لمزيد من التوترات الاقتصادية مع الولايات المتحدة، ومن المرجح أنها تدرس خياراتها في ضوء الإدارة الأمريكية الجديدة، بحثًا عن أدوات تأثير ووسائل لتفادي تصعيد كبير أو فكّ ارتباط اقتصادي شامل.

وتُعدّ هيمنة الصين على عمليات التعدين والمعالجة لعدد من المواد الأساسية الحيوية مصدر تهديد خاص، إذ تمنحها القدرة على تقييد الكميات والتحكّم بالأسعار العالمية. وقد أظهرت بكين استعدادها لاستخدام مواردها المعدنية كورقة ضغط جيوسياسي، كما حصل في ديسمبر ٢٠٢٤، حين حظرت تصدير معادن رئيسية إلى الولايات المتحدة تُستخدم في صناعة أشباه الموصلات، مثل الغاليوم والجرمانيوم والأنتيمون، ردًا على القيود الأمريكية المفروضة على تصدير الرقائق المتقدمة ومعدات تصنيعها إلى الصين.

وتتضمن أمثلة أخرى الوقف المؤقت لصادرات العناصر الأرضية النادرة إلى اليابان عام ٢٠١٠، وكذلك سَنّ قوانين جديدة تُكرّس صلاحية بكين في تقييد تصدير المعادن. وقد يؤدي توقف طويل الأمد في تدفق المواد التي

تهيمن عليها الصين إلى تعطيل حاد في المدخلات الأساسية التي يحتاجها القطاع الصناعي الأمريكي والتقدم التكنولوجي الأمريكي.

وتسعى الصين لتحقيق أهداف مماثلة في مجالات النقل البحري العالمي والحصول على الموارد الطبيعية، بما في ذلك في المنطقة القطبية الشمالية، حيث يوفر ذوبان الجليد البحري فرصًا متزايدة للنقل البحري واستغلال الطاقة، لا سيما على طول طريق البحر الشمالي (NSR) بمحاذاة السواحل الروسية. وتطمح الصين إلى الوصول إلى الموارد الطبيعية الهائلة المحتملة في المنطقة القطبية، مثل النفط والغاز والمعادن، رغم أنها ليست من بين الدول الثماني التي تمتلك أراضي سيادية في المنطقة. وتسعى بكين إلى تطبيع استخدام ممرات بحرية أكثر مباشرة وكفاءة تربطها بروسيا ومناطق أخرى في نصف الكرة الشمالي، وذلك لتعزيز نموها الاقتصادي، وتحقيق أمنها الطاقوي، وتقليل اعتمادها على الطاقة القادمة من الشرق الأوسط.

وقد عزّزت الصين تدريجيًا انخراطها في جزيرة غرينلاند، لا سيما عبر مشروعات التعدين، وتطوير البنية التحتية، ومبادرات البحث العلمي. ورغم أن مستوى انخراطها في الوقت الراهن منخفض نسبيًا، إلا أن الهدف بعيد المدى للصين يتمثل في توسيع نطاق الوصول إلى موارد غرينلاند الطبيعية، واستخدام ذلك الوصول كموطئ قدم استراتيجي يُعزّز طموحات الصين الاقتصادية والسياسية الأوسع في المنطقة القطبية الشمالية.

التكنولوجيـــــــــا

تعتمد جمهورية الصين الشعبية (PRC) نهجًا هجوميًا شاملاً على مستوى الدولة، يقترن بتوجيه مركزي للقطاع الخاص، في مسعاها للتحوّل إلى قوة عظمى عالمية في مجالي العلوم والتكنولوجيا (S&T)، متجاوزةً بذلك الولايات المتحدة، وتعزيزًا لسياساتها في الاعتماد على الذات، وتحقيق مكاسب إضافية على الصعد الاقتصادية والسياسية والعسكرية. وقد أولت بكين أولوية قصوى لقطاعات تكنولوجية محددة، من أبرزها: الطاقة المتقدمة، والذكاء الاصطناعي، والتقانات الحيوية، وعلوم المعلومات الكمية، وأشباه الموصلات، مما يزيد من تعقيد جهود الولايات المتحدة الرامية إلى حماية التكنولوجيا الحيوية عبر فرض قيود مصمّمة بعناية لتغطية جوانب الأمن القومي فقط.

وتُسرّع الصين وتيرة تقدمها العلمي والتكنولوجي من خلال وسائل مشروعة وغير مشروعة على حد سواء، وتشمل هذه الوسائل: الاستثمارات الأجنبية، والاستحواذ على الملكية الفكرية وسرقتها، والعمليات السيبرانية، وتجنيد المواهب، والتعاونات الدولية، وتجاوز العقوبات المفروضة.

وتُشير بعض التقديرات إلى أن القطاعات التكنولوجية في الصين قد تمثّل ما يصل إلى ٢٣٪ من الناتج المحلي الإجمالي بحلول عام ٢٠٢٦، أي ما يزيد عن ضعف مستواها في عام ٢٠١٨. وبالإضافة إلى التمويل الخاص، تضخّ الحكومة الصينية مئات المليارات من الدولارات في التقنيات ذات الأولوية، مثل الذكاء الاصطناعي، والميكروإلكترونيات، والتقنيات الحيوية، دعمًا لأهدافها في تعزيز الاعتماد الذاتي.

ويكاد يكون من المؤكد أن لدى الصين استراتيجية وطنية متعدّدة الأبعاد تهدف إلى إزاحة الولايات المتحدة عن موقعها كالقوة الأكثر تأثيرًا عالميًا في مجال الذكاء الاصطناعي بحلول عام ٢٠٣٠. وتشهد الصين حاليًا طفرة في مجال الذكاء الاصطناعي التوليدي، مع ظهور متسارع لنماذج عديدة مطوّرة محليًا، وتسعى على نطاق واسع إلى توظيف الذكاء الاصطناعي في المدن الذكية، والمراقبة الجماعية، والرعاية الصحية، والابتكار العلمي والتكنولوجي، والأسلحة الذكية. وقد أصبحت الشركات الصينية العاملة في مجال الذكاء الاصطناعي رائدة عالميًا في تقنيات التعرف على الصوت والصورة، وتحليل الفيديو، وتقنيات المراقبة الجماعية. ومن المرجح أن يخطط جيش التحرير الشعبي الصيني (PLA) لاستخدام نماذج اللغة الضخمة (LLMs) لتنفيذ هجمات

تضليل معلوماتي، ونشر الأخبار الزائفة، وتقليد الشخصيات، ودعم شبكات الهجوم السيبراني. كما أعلنت الصين عن مبادرات تهدف إلى تعزيز الدعم الدولي لرؤيتها الخاصة بحوكمة الذكاء الاصطناعي.

وقد سرقت الصين مئات الغيغابايت من الملكية الفكرية من شركات في آسيا وأوروبا وأمريكا الشمالية، في محاولة لتجاوز العقبات التكنولوجية واللحاق بالتفوق التقني العالمي. ووفقًا لتقارير عام ٢٠٢١، فإن ما يصل إلى ٨٠٪ من قضايا التجسس الاقتصادي الأمريكي كانت تنطوي على كيانات صينية.

وتنظر الصين إلى التقانات الحيوية باعتبارها عنصرًا حاسمًا في سعيها نحو الهيمنة الاقتصادية، وتسعى إلى رفع قيمة الاقتصاد الحيوي المحلي إلى ٣,٣ تريليون دولار خلال هذا العام. وتستثمر بكين بكثافة في جمع البيانات الصحية والوراثية داخل البلاد وخارجها لتحقيق هذه الأهداف، وقد أثبتت قدرتها على المنافسة العالمية في بعض السلع الحيوية منخفضة التكلفة ومرتفعة الحجم، مثل التصنيع الحيوي وتسلسل الجينات. كما حدّدت بكين البيانات الوراثية كأصل استراتيجي وطني، وتعمل على توسيع سيطرة الدولة على بنوك الجينات والمحفوظات الوراثية الأخرى، مما يمكّنها من قيادة تطبيقات الطب الدقيق والتكنولوجيا الحيوية الزراعية على المستوى العالمي.

وأحرزت الصين تقدمًا في إنتاج رقائق أشباه الموصلات المتقدمة بقياس ٧ نانومتر، المستخدمة في تعدين العملات المشفرة والأجهزة الخلوية، بالاعتماد على معدات الطباعة الحجرية بالأشعة فوق البنفسجية العميقة (DUV) التي حصلت عليها سابقًا. إلا أنها ستواجه صعوبات كبيرة في تحقيق إنتاج عالي الجودة وواسع النطاق دون الحصول على أدوات الطباعة الحجرية بالأشعة فوق البنفسجية القصوى (EUV). ويواصل الباحثون الصينيون استكشاف سبل تطبيق تقنيات النمط المتقدم على آلات DUV لإنتاج رقائق بأحجام تصل إلى ٣ نانومتر.

وتتصدّر الصين عالميًا إنتاج رقائق المنطق القديمة (Legacy Logic) من قياس ٢٨ نانومتر فأعلى، حيث تُشكّل ما نسبته ٣٩,٣٪ من القدرة الإنتاجية العالمية، ومن المتوقع أن تُضيف قدرة إنتاجية تفوق مجموع ما سيضيفه باقي العالم مجتمِعًا بحلول عام ٢٠٢٨. وتُعد هذه الرقائق القديمة ضرورية لإنتاج السيارات، والإلكترونيات الاستهلاكية، والأجهزة المنزلية، وأتمتة المصانع، وخدمات الإنترنت فائقة السرعة، والعديد من النظم العسكرية والطبية.

أسلحة الدمار الشامل (WMD)

تُواصل جمهورية الصين الشعبية (PRC) سعيها الحثيث نحو تحديث، وتنويع، وتوسيع وضعها النووي. وتمثل الأسلحة النووية الصينية وأنظمة الإيصال المتطورة المرتبطة بها تهديدًا مباشرًا لأراضي الولايات المتحدة، حيث تمتلك القدرة على إلحاق دمار كارثي بها، وتهديد القوات العسكرية الأمريكية داخل الولايات المتحدة وخارجها على حد سواء.

ويُرجّح إلى حد كبير أن الصين تمتلك قدرات ذات صلة بالحرب الكيميائية والبيولوجية (CBW) تُشكّل تهديدًا للقوات الأمريكية وقوات الحلفاء والشركاء، فضلاً عن السكان المدنيين.

الأمن البيولوجي (Biosecurity)

تُشكّل مقاربة الصين ودورها في الأولويات العالمية المتعلقة بالصحة العامة، والبيولوجيا، والطب تحديات فريدة للولايات المتحدة والمجتمع الدولي. وقد نشأت جائحة كوفيد-١٩، التي أسفرت في نهاية المطاف عن وفاة أكثر

من مليون أمريكي وعدد مضاعف من الوفيات عالميًا، في الصين، والتي لا تزال بكين ترفض الإقرار بذلك. وقد أدّت الرقابة الصارمة وقيود حرية التعبير التي تفرضها السلطات الصينية إلى منع الأطباء الذين عالجوا أولى الحالات في ووهان من تحذير العالم من مدى خطورة التفشي الفيروسي، مقارنة بما كانت السلطات الصينية ترغب في الكشف عنه، وهو ما أسهم في إبطاء استجابة العالم واستعداده للتعامل مع الجائحة.

وحتى اليوم، ترفض بكين التعاون الكامل مع المجتمع الدولي في جهوده الرامية إلى تحديد السبب الدقيق لظهور المرض، الأمر الذي يُعد شرطًا أساسيًا لمنع ظهور أوبئة مستقبلية والتأهب لها.

وفيما يتعلق بأصل فيروس كوفيد-١٩، تواصل وكالات الاستخبارات الأمريكية (IC) تقييم المعلومات الجديدة، سواء المصنفة سرًا أو المتاحة علنًا، كما تُعيد دراسة التقارير السابقة، وتستعين بخبراء تقنيين من مختلف التخصصات، لتعميق فهمها لأسباب نشوء الجائحة. وقد دفعت هذه الجهود وكالة الاستخبارات المركزية (CIA) إلى تقدير أن فرضية الحادث المرتبط بالبحث العلمي أكثر ترجيحًا من فرضية النشوء الطبيعي.

أما الفرضية الأخرى – النشوء الطبيعي – فتشمل عدة سيناريوهات، يمكن فيها أن يُصاب الإنسان بفيروس SARS-CoV-٢، المسبب لكوفيد-١٩، أو بأحد أسلافه القريبين، من خلال التعرض للحيوانات البرية أو الداجنة. وتُعد الصين موطنًا لتنوع بيولوجي غني من فيروسات كورونا المنتشرة في مناطق جغرافية شاسعة، كما أن هناك سوابق علمية لانتقال هذه الفيروسات إلى البشر في مناطق بعيدة عن مصدرها البيئي الأصلي. فعلى سبيل المثال، يُرجّح أن الفيروس الأقرب صلةً بـ SARS-CoV، المسبّب لمتلازمة الالتهاب التنفسي الحاد (SARS)، قد نشأ في مقاطعة يونّان، رغم أن أول ظهور لـ SARS لدى البشر سُجّل في عام ٢٠٠٣ في مقاطعة غوانغدونغ، الواقعة على بعد مئات الأميال.

أما فرضية الحادث المرتبط بالبحث العلمي، فتتناول طيفًا واسعًا من السيناريوهات المتعلقة بإصابة بشرية أولية ناتجة عن أنشطة في مرافق أبحاث، مثل مختبرات حكومية أو جامعية، أو عن أنشطة ميدانية مرتبطة بالبحث العلمي، كجمع عينات من الحيوانات البرية.

وتُشكّل هيمنة الصين على إنتاج المستحضرات الصيدلانية واللوازم الطبية، إلى جانب انخفاض معايير السلامة البيئية والصحية لديها مقارنة بالولايات المتحدة، مصدر قلق استراتيجي، إذ قد يتيح ذلك لبكين التحكّم في صادراتها من هذه المنتجات كأداة ضغط في سياق نزاعات تجارية أو أمنية. وتلعب الصين دورًا متزايد الأهمية في إمداد الولايات المتحدة وسائر دول العالم بالأدوية والمستلزمات الطبية المرتبطة بها.

وقد شهدت واردات الولايات المتحدة من الأدوية الصينية – والتي تشمل الأدوية، واللقاحات، والدم، والمزارع العضوية، والضمادات، والأعضاء – نموًا يقارب خمسة أضعاف خلال الفترة الممتدة من عام ٢٠٢٠ إلى ٢٠٢٢، حيث ارتفعت من ٢,١ مليار دولار إلى ١٠,٣ مليار دولار.

من المرجّح أن تسعى جمهورية الصين الشعبية (PRC) إلى تقديم هذه الإمدادات والمساعدات الطبية لدول أخرى بأسعار أرخص وبكميات لا يمكن للمنافسين مضاهاتها، في إطار استراتيجية تهدف إلى تعزيز نفوذها العالمي على حساب الولايات المتحدة. وقد شكّلت ما يُعرف بـ«دبلوماسية اللقاحات» الصينية خلال جائحة كوفيد-١٩—حيث وفّرت الصين لقاحات لـ ٨٣ دولة—جزءًا من اعتبارات جيوسياسية أوسع، مثل كسب التأييد لتشييد ميناء جديد في بورما (ميانمار).

الفضـــــــــاء

لقد تجاوزت الصين روسيا في مجال قيادة الفضاء، وهي على مشارف منافسة الولايات المتحدة كالدولة الرائدة عالميًا في هذا المجال، من خلال نشر أنظمة متعددة المستشعرات ذات قدرة متنامية ومترابطة، والسعي

لتحقيق أهداف علمية واستراتيجية طموحة. وقد حقّقت الصين تغطية عالمية في بعض مجموعاتها من أنظمة الاستخبارات والمراقبة والاستطلاع (ISR)، ووصلت إلى مستوى عالمي في جميع تقنيات الفضاء تقريبًا، باستثناء عدد قليل منها.

تُعد منظومة «بايدو» الصينية منظومة عالمية رائدة في الملاحة وتحديد المواقع والتوقيت، وتتنافس مباشرة مع نظام تحديد المواقع العالمي الأمريكي (GPS) وخدمة غاليلو الأوروبية. ويواصل جيش التحرير الشعبي الصيني (PLA) تطوير بنيته المعمارية لأنظمة ISR والاتصالات عبر الأقمار الصناعية، في إطار جهوده لردم الفجوة المتصوَّرة بينه وبين الجيش الأمريكي.

وتُساهم مهمة الصين الناجحة لاستعادة عينات من القمر في يونيو ٢٠٢٤ في تعزيز مكانتها التكنولوجية ومكانتها الوطنية، كما تدعم مساعيها لإنزال رواد فضاء على سطح القمر بحلول عام ٢٠٣٠، وإنشاء أول قاعدة قمرية بحلول عام ٢٠٣٥.

ويشهد القطاع الفضائي التجاري الصيني نموًا سريعًا، ويطمح إلى أن يكون منافسًا عالميًا بارزًا للشركات الفضائية الأمريكية والأوروبية. فعلى سبيل المثال، أطلقت الصين في العام الماضي الدفعة الأولى من أقمارها الصناعية ضمن كوكبة منتشرة في المدار الأرضي المنخفض (LEO)، لتوفير خدمة إنترنت فضائي خاصة بها، منافسةً بذلك خدمات الإنترنت الفضائي التجاري الغربية.

ومن المرجّح أن تُشكّل العمليات المضادة في الفضاء (Counterspace operations) جزءًا محوريًا في الحملات العسكرية لجيش التحرير الشعبي، وتمتلك الصين قدرات على أسلحة مضادة للفضاء تستهدف الأقمار الصناعية الأمريكية والحليفة. وقد نشرت الصين بالفعل قدرات برية مضادة للفضاء تشمل أنظمة الحرب الإلكترونية (EW)، وأسلحة الطاقة الموجهة (DEWs)، وصواريخ مضادة للأقمار الصناعية (ASAT)، تهدف إلى تعطيل أو إتلاف أو تدمير الأقمار المستهدفة.

كما أجرت الصين عروضًا تقنية في المدار لا تُصنّف رسميًا كاختبارات لأسلحة مضادة للفضاء، لكنها تُثبت قدرتها المستقبلية على تشغيل هذه الأنظمة الهجومية الفضائية. وأجرت كذلك عمليات تفتيش مدارية لأقمار صناعية أخرى، والتي يُرجّح أن تُحاكي التكتيكات اللازمة لبعض الهجمات الفضائية المحتملة.

أنشطة التأثير الخبيث (Malign Influence Activities)

ستواصل بكين توسيع نطاق أنشطتها الخبيثة الهادفة إلى الإكراه والتقويض من الداخل، من أجل إضعاف الولايات المتحدة داخليًا وعلى الساحة العالمية، فضلًا عن مواجهة ما تعتبره حملة تقودها واشنطن لتشويه علاقات الصين الدولية، وتهديد استقرار الحزب الشيوعي الصيني (CCP).

ومن خلال هذه الجهود، تسعى الصين إلى قمع الأصوات المنتقدة والسياسات المعارِضة لها داخل الولايات المتحدة وعلى مستوى العالم، وزرع الشكوك في قيادة الولايات المتحدة وقوتها. ومن المرجّح أن تشعر بكين بجرأة متزايدة لاستخدام أدوات التأثير الخبيث بشكل أكثر انتظامًا خلال السنوات المقبلة، لا سيّما في ظل توظيف الذكاء الاصطناعي لتطوير تلك القدرات وزيادة صعوبة كشفها.

الجهات الفاعلة في جمهورية الصين الشعبية (PRC) قد عزّزت قدراتها في تنفيذ عمليات التأثير السري ونشر المعلومات المضللة. فعلى سبيل المثال، قام فاعلون مؤيدون للصين عبر الإنترنت في عام ٢٠٢٤ باستخدام مذيعين إخباريين مُنتَجين بالذكاء الاصطناعي، إلى جانب حسابات مزيفة على وسائل التواصل الاجتماعي تحتوي على صور ملفات شخصية منشأة بالذكاء الاصطناعي، بهدف إثارة الانقسامات حول قضايا خلافية مثل تعاطي المخدرات، والهجرة، والإجهاض.

تحديـــــــــات الصين

تواجه الصين تحديات جسيمة من شأنها أن تُقوّض إنجازات القيادة العليا للحزب الشيوعي الصيني (CCP) على المستويين الاستراتيجي والسياسي. ويبدو أن القادة الصينيين يشعرون بأكبر قدر من القلق إزاء الفساد، والاختلالات الديموغرافية، والأزمات الاقتصادية والمالية، بالنظر إلى أن هذه العوامل تهدد أداء الاقتصاد وجودة الحياة، وهما ركيزتان أساسيتان لشرعية الحزب الحاكم.

وعلى الرغم من التباطؤ الحاد في الأداء الاقتصادي، يُرجَّح أن يُقاوم القادة الصينيون إجراء الإصلاحات الهيكلية الضرورية، وبدلاً من ذلك، سيُواصلون التمسك بالسياسات الاقتصادية التوجيهية للدولة، في محاولة لتوجيه رأس المال نحو القطاعات ذات الأولوية، وتقليل الاعتماد على التكنولوجيا الأجنبية، وتعزيز التحديث العسكري.

ومن المرجّح أن يستمر تباطؤ النمو الاقتصادي الصيني، مدفوعًا بانخفاض ثقة المستهلكين والمستثمرين، في وقتٍ تشهد فيه البلاد تراجعًا مستمرًا في معدلات الولادة والزواج، مما يُفاقم الاتجاهات الديموغرافية السلبية ويؤدي إلى انكماش في حجم القوة العاملة.

إن تركيز شي جين بينغ المتزايد على الأمن والاستقرار لحماية الحزب الشيوعي وضمان ولاء النخب السياسية له شخصيًا، يُضعف قدرة الصين على التعامل مع التحديات الداخلية المعقّدة، وسيُعيق من قدرتها على تعزيز نفوذها الدولي. كما أن دمج شي بين التهديدات الأمنية الداخلية والخارجية يُقوّض من مكانة الصين على الساحة العالمية، ويُحد من قدرتها على تشكيل التصورات الدولية ومنافسة القيادة الأمريكية.

روسيـــــــــــا

نظرة استراتيجية عامة

ترى روسيا أن حربها الجارية في أوكرانيا تمثل صراعًا بالوكالة مع الغرب، وقد أدّى سعيها لاستعادة قوتها وأمنها في محيطها الإقليمي القريب، في مواجهة ما تعتبره تمدّدًا أمريكيًا وغربيًا مهدِّدًا، إلى تصاعد خطر حدوث تصعيد غير مقصود بين روسيا وحلف شمال الأطلسي (الناتو). وتُنتج هذه الديناميكية توترات سياسية وعسكرية طويلة الأمد بين موسكو وواشنطن، بالتوازي مع تزايد ثقة روسيا بتفوّقها في ساحة المعركة وقاعدتها الصناعية الدفاعية، وارتفاع مخاطر الانزلاق إلى حرب نووية، الأمر الذي يُضفي طابعًا استعجاليًا ويزيد من تعقيد الجهود الأمريكية لإنهاء الحرب بشروط مقبولة.

وبغضّ النظر عن كيفية وموعد انتهاء الحرب في أوكرانيا، فإن الاتجاهات الجيوسياسية والاقتصادية والعسكرية والسياسية الداخلية الراهنة في روسيا تؤكد على مرونتها واستمرار كونها مصدر تهديد فعّال وقابل للاستمرار لمصالح الولايات المتحدة وقوتها ونفوذها العالمي. فعلى الرغم من الثمن العسكري والاقتصادي الباهظ الذي تكبّدته روسيا نتيجة للحرب، فقد أثبتت قدرتها على التكيّف والصمود، وذلك جزئيًا بفضل الدعم المتزايد من الصين وإيران وكوريا الشمالية.

ويبدو أن الرئيس فلاديمير بوتين مصمّم ومستعد لدفع ثمن باهظ للغاية من أجل الانتصار في ما يعتبره لحظة حاسمة في المنافسة الاستراتيجية بين روسيا والولايات المتحدة، وفي مسار التاريخ العالمي، وضمن إرثه الشخصي. ويستمر معظم الروس في التسليم السلبي بالحرب، فيما يبدو احتمالات بروز بديل حقيقي لبوتين أقل من أي وقت مضى خلال ربع القرن الذي أمضاه في الحكم.

لقد أدّت الجهود الغربية الرامية إلى عزل روسيا وفرض العقوبات عليها إلى تسريع استثمارات موسكو في إقامة شراكات بديلة، وتفعيل أدوات متنوّعة من أدوات الدولة لموازنة القوة الأميركية، مستندةً في ذلك إلى دعم وتعزيز من جانب الصين. فقد ساعدت العلاقة بين روسيا والصين موسكو على التحايل على العقوبات وقيود التصدير لمواصلة مجهودها الحربي، والحفاظ على سوق قوية لصادراتها من منتجات الطاقة، وتعزيز جبهة مضادة للقوة الأميركية على الساحة العالمية، ولو كان ذلك على حساب زيادة انكشافها أمام النفوذ الصيني.

كما تعمل روسيا على تعميق التعاون العسكري مع كل من إيران وكوريا الشمالية، وهو تعاون من المتوقع أن يُسهم في تعزيز مجهودها الحربي، ويرفع من مستوى التنسيق والقدرات المشتركة بين الخصوم الاستراتيجيين للولايات المتحدة.

وفي السياق نفسه، تُظهر موسكو ميلاً متزايدًا إلى لعب دور المُفسد داخل المنتديات التي تُهيمن عليها الدول الغربية، مثل الأمم المتحدة، مع اتجاهها المتزايد إلى استخدام المنظمات غير الغربية، كمنظمة «بريكس» التي تضم البرازيل وروسيا والهند والصين وجنوب إفريقيا، كمنصّة لدفع سياسات مثل إزالة الدولار من النظام المالي الدولي (de-dollarization).

وعلى الرغم من التحديات الاقتصادية الكبيرة الناجمة عن استنزاف الحرب المستمر، والعقوبات الغربية، وارتفاع معدلات التضخم والفائدة، فقد أثبتت روسيا قدرتها على المناورة خلال المدى القريب، من خلال ابتكار حلول مالية بديلة، وتبني سياسات إحلال الواردات، والحفاظ على مستويات دين منخفضة، والاستمرار في الاستثمار في قاعدتها الصناعية الدفاعية. ولا تزال الاقتصاد الروسي يحتل المرتبة الرابعة عالميًا إذا ما تم احتساب الناتج المحلي الإجمالي وفقًا لمعادلة تعادل القوة الشرائية (PPP).

ورغم الخسائر الكبيرة التي لحقت بالقوات البرية الروسية جرّاء الحرب، إلا أنّ الركائز الاستراتيجية للقوة العسكرية الروسية لم تتزعزع، خصوصًا ما يتعلق بترسانتها النووية المتنوعة والمتينة، وقدراتها غير المتكافئة ، لا سيما في مجالي الحرب المضادة للأقمار الصناعية والعمليات تحت سطح البحر. كما أن القوات الجوية والبحرية الروسية لا تزال محافظة على تماسكها، بل إن القوات الجوية باتت أكثر حداثةً وكفاءة مما كانت عليه عند بداية الغزو. وتواصل روسيا تطوير ترسانة متنامية من القدرات التقليدية، مثل أسلحة الضربات الإقليمية ، القادرة على استهداف الأراضي الأميركية وقواتها المنتشرة في الخارج، وتهديد حلفائها أثناء الأزمات والحروب. كما أن برامجها المتقدمة في مجال أسلحة الدمار الشامل والفضاء تُشكّل تهديدًا للأراضي الأميركية وقواتها وأفضلياتها العسكرية الجوهرية.

وستواصل روسيا امتلاك القدرة على توظيف أدواتها غير العسكرية في النزاع مع الولايات المتحدة، مثل الدبلوماسية المناهضة، وتكتيكات الطاقة القسرية، ونشر المعلومات المضللة، والتجسس، وعمليات التأثير، والردع العسكري، والهجمات السيبرانية، وأدوات المنطقة الرمادية (gray zone tools)، وذلك في محاولة لخوض منافسة دون بلوغ عتبة النزاع المسلح، وخلق فرص تخدم مصالحها الاستراتيجية.

وقد منحت الحرب في أوكرانيا موسكو ثروة من الدروس العملية المتعلّقة بمواجهة الأسلحة الغربية والاستخبارات الغربية في حرب تقليدية واسعة النطاق، ومن المرجّح أن تُؤثر هذه التجربة في خطط الدفاع الأميركية المستقبلية، لا سيّما عندما تُنقل تلك الخبرات إلى خصوم آخرين للولايات المتحدة تتعاون معهم موسكو.

روسيا ومنطقة القطب الشمالي

تُسيطر روسيا على نحو نصف السواحل المطلة على القطب الشمالي، وتعتبر هذه المنطقة ذات أهمية جوهرية لرفاهها الاقتصادي وأمنها القومي. وتسعى موسكو إلى تعزيز عمليات استخراج احتياطاتها من النفط والغاز في المنطقة القطبية، كما تطمح إلى الاستفادة من النمو المتوقع في حركة التجارة البحرية عبر الممرات الشمالية.

وتُبدي روسيا قلقًا متزايدًا إزاء اشتداد المنافسة الاقتصادية والعسكرية مع الدول الغربية في المنطقة القطبية، وهي المخاوف التي تفاقمت في العام الماضي عندما توسّع حلف الناتو ليضم آخر دولتين في المنطقة القطبية لم تكونا منضمتين إليه سابقًا، وهما فنلندا والسويد.

لقد استنزفت الحرب في أوكرانيا الموارد المالية والعسكرية المتاحة لروسيا لتحقيق طموحاتها في منطقة القطب الشمالي، الأمر الذي دفعها إلى السعي نحو شراكة أوثق مع الصين في تلك المنطقة، والترحيب بتزايد انخراط دول غير غربية، بهدف موازنة ما تعتبره موسكو تفوقاً نسبياً لدول حلف شمال الأطلسي (الناتو).

ويرتكز اهتمام روسيا بغرينلاند بشكل رئيس على قربها من طرق بحرية ذات أهمية استراتيجية تربط بين المحيطين القطبي الشمالي والأطلسي—بما في ذلك تلك المستخدمة من قبل الغواصات النووية المسلحة— فضلاً عن احتضان غرينلاند لقاعدة عسكرية أمريكية محورية.

القطاع العسكـــــــري

إن الاستثمارات الضخمة التي تضخها موسكو في قطاعها الدفاعي ستجعل من القوات المسلحة الروسية تهديداً مستمراً للأمن القومي الأمريكي، على الرغم من الخسائر الكبيرة التي تكبدتها روسيا في العنصر البشري والمعدات، لا سيما في القوات البرية، خلال الحرب مع أوكرانيا. ورغم تعرض القوات الجوية والبحرية

الروسية لبعض الخسائر، وإنفاقها كميات كبيرة من الذخائر الموجهة بدقة، فإنها لا تزال قادرة على توفير أدوات إسقاط القوة إقليمياً وعالمياً، في حين تواصل القوات النووية وقوات الفضاء المضاد توفير قدرة ردع استراتيجية لموسكو.

وقد أدت الحرب في أوكرانيا إلى تحسين بعض القدرات العسكرية الروسية. فعلى سبيل المثال، كانت الاستخدامات الأولية لروسيا في مجال الحرب الإلكترونية (EW) والأنظمة غير المأهولة محدودة، لكنها تكيفت وابتكرت في استخدام الحرب الإلكترونية للتشويش بشكل أكثر فعالية على استخدام أوكرانيا للرادارات ونظام تحديد المواقع العالمي (GPS) والطائرات المسيّرة (UAVs).

وتتمتع روسيا بقدرة على تنفيذ ضربات دقيقة بعيدة المدى، لا سيما من خلال الغواصات والقاذفات المزوّدة بصواريخ كروز الهجومية البرية (LACMs) والصواريخ المضادة للسفن، وهي قدرات تُمكّنها من تهديد الأراضي الأمريكية.

وقد رفعت موسكو ميزانيتها الدفاعية إلى أعلى مستوياتها منذ تولّي بوتين السلطة قبل أكثر من عقدين، واتخذت تدابير لتقليل تأثير العقوبات على قطاعها العسكري والصناعات الدفاعية.

كما استوردت روسيا ذخائر مثل الطائرات المسيّرة من إيران وقذائف المدفعية من كوريا الشمالية، بهدف التخفيف من آثار العقوبات الدولية، مما مكّنها من مواصلة الحرب في أوكرانيا، وعزّز من مستوى التهديد الذي تمثله قواتها العسكرية.

وستواجه موسكو تحديات طويلة الأمد، مثل جودة القوات البشرية والفساد، فضلاً عن معدل خصوبة منخفض لا يكفي لتعويض النقص في القوى العاملة. ومع ذلك، فإن استثماراتها في تجنيد الأفراد وعمليات التوريد من شأنها أن تُمكّنها من إعادة تشكيل الاحتياطيات وتوسيع القوات البرية على وجه الخصوص خلال العقد المقبل. ومع ذلك، ستظل الحرب في أوكرانيا عائقاً أمام تلك الجهود طالما استمرت. وستضطر موسكو إلى الموازنة المستمرة بين تخصيص الموارد للإنتاج واسع النطاق للمعدات اللازمة لاستمرار الحرب، وبين جهود التحديث وإعادة بناء القدرات العسكرية.

روسيا وأوكرانيا

تمكنت روسيا خلال العام الماضي من ترسيخ تفوقها في غزوها الشامل لأوكرانيا، وهي تسير على مسار يتيح لها تحقيق نفوذ أكبر يمكنها من الضغط على كييف وداعميها الغربيين للتفاوض بشأن إنهاء الحرب بطريقة تضمن لموسكو الحصول على التنازلات التي تسعى إليها. إن استمرار الحرب الروسية-الأوكرانية يُبقي على جملة من المخاطر الاستراتيجية التي تهدد الولايات المتحدة، منها احتمالات التصعيد غير المقصود نحو حرب واسعة النطاق، وإمكانية استخدام الأسلحة النووية، وتزايد الشعور بانعدام الأمن لدى حلفاء الناتو، لا سيما في أوروبا الوسطى والشرقية والشمالية، فضلاً عن تعزيز جرأة الصين وكوريا الشمالية.

وعلى الرغم من أن الرئيس الروسي فلاديمير بوتين لن يتمكن من تحقيق النصر الكامل الذي تصوّره عند بدء الغزو الشامل في فبراير ٢٠٢٢، فإن روسيا لا تزال تحتفظ بزخم ميداني، حيث إن نمط الحرب الاستنزافية الطويلة يخدم مزاياها العسكرية. ومن المرجّح أن يؤدي هذا النمط من الحرب إلى تآكل تدريجي ولكن مستمر في موقع كييف على ساحة المعركة، بغض النظر عن أي محاولات أميركية أو من قبل الحلفاء لفرض تكاليف جديدة وأكبر على موسكو.

ورغم التحديات المرتبطة بالتجنيد، فإن روسيا نجحت بشكل منتظم في توفير عدد كافٍ من الأفراد لتعويض خسائرها وإنشاء وحدات جديدة تُمكّنها من مواصلة الهجمات على محاور الجبهة المتعددة. وفي المقابل، ورغم

أن أوكرانيا قد رفعت من حجم تجنيدها العام منذ إقرار التشريعات الجديدة الخاصة بالتعبئة في ربيع عام ٢٠٢٤، فإن كييف تواجه ضغوطاً كبيرة على مواردها في محاولاتها لشن هجمات جديدة—مثل تلك التي استهدفت كورسك داخل الأراضي الروسية—وبناء المزيد من الألوية، في الوقت الذي تُدافع فيه على جميع الجبهات.

إن تصاعد الإنفاق الدفاعي الروسي والاستثمارات في القدرات الصناعية العسكرية سيُتيح لموسكو الحفاظ على مستوى عالٍ من إنتاج القدرات الحيوية، مثل المدفعية، والصواريخ بعيدة المدى، والطائرات المسيّرة الهجومية أحادية الاتجاه، والقنابل الانزلاقية، مما يضمن استمرار تفوقها الناري على أوكرانيا.

ويُبدي كل من الرئيس الروسي فلاديمير بوتين والرئيس الأوكراني فولوديمير زيلينسكي اهتماماً بمواصلة الحوار مع الولايات المتحدة حول سبل إنهاء الحرب، وقد أظهرا استعداداً لاختبار وقف إطلاق نار جزئي. ومع ذلك، يُرجّح أن بوتين يُدرك إمكانية أن تؤدي الحرب الممتدة إلى إنهاك الاقتصاد الروسي وإثارة تصعيد غير مرغوب فيه مع الغرب، كما يُدرك زيلينسكي على الأرجح أن موقعه يضعف، وأن مستقبل الدعم الغربي غير مؤكد، وأن وقف إطلاق النار قد يصبح في نهاية المطاف خياراً لا مفر منه. ومع ذلك، يُرجّح أن كلا الزعيمين لا يزالان، في الوقت الراهن، يعتبران أن مخاطر استمرار الحرب أقل من تلك المرتبطة بتسوية غير مرضية. فبالنسبة لروسيا، فإن الاتجاهات الإيجابية في ساحة المعركة تتيح لها قدراً من الصبر الاستراتيجي، أما بالنسبة لأوكرانيا، فإن التنازل عن أراضٍ أو القبول بالحياد تجاه روسيا دون ضمانات أمنية قوية من الغرب قد يؤدي إلى ردود فعل داخلية سلبية ويُكرّس حالة من انعدام الأمن في المستقبل.

الفضاء السيبراني

تُشكّل القدرات السيبرانية المتقدمة التي تمتلكها روسيا، ونجاحها المتكرر في اختراق أهداف حساسة لأغراض جمع المعلومات الاستخبارية، ومحاولاتها السابقة لتهيئة الوصول إلى البنية التحتية الحيوية في الولايات المتحدة، تهديداً دائماً في مجال مكافحة التجسس والهجمات السيبرانية. وتتمثل القوة الفريدة لموسكو في الخبرة العملية التي اكتسبتها من خلال دمج الهجمات والعمليات السيبرانية مع العمل العسكري في زمن الحرب، وهي خبرة تُعزز بشكل شبه مؤكد من قدرتها على تركيز الأثر التراكمي على الأهداف الأمريكية في حال نشوب صراع.

أظهرت روسيا خلال العقد الماضي قدرات واقعية على تنفيذ عمليات تخريبية سيبرانية، حيث راكمت خبرة عملية في تنفيذ الهجمات من خلال الاستهداف المتواصل للبُنى التحتية الرقمية في أوكرانيا باستخدام برمجيات خبيثة ذات طابع تخريبي وتدميري.

أنشطة التأثير الخبيث (Malign Influence Activities)

تستخدم موسكو أنشطة التأثير الخبيث كأداة استراتيجية لمواجهة ما تعتبره تهديدات، وذلك من خلال إذكاء الانقسامات السياسية في الغرب، وبث الشكوك حول العمليات الديمقراطية والقيادة العالمية للولايات المتحدة، وتقويض الدعم الغربي لأوكرانيا، وتعزيز الروايات الروسية المفضّلة. من المرجّح أن تستمر هذه الأنشطة في المستقبل المنظور، ومن شبه المؤكد أنها ستزداد تعقيدًا وحجمًا.

تُرجّح موسكو أن جهود العمليات المعلوماتية الرامية إلى التأثير على الانتخابات الأميركية تحقق مكاسب، سواء أثرت فعليًا على نتائج الاقتراع أم لا، إذ إن مجرد ترسيخ الشك في نزاهة النظام الانتخابي الأميركي يُعدّ في حد ذاته هدفًا استراتيجيًا.

وتستعين روسيا بعدد من الكيانات في تنفيذ هذه الأنشطة، من بينها منظمات خاضعة للعقوبات الأميركية مثل وكالة التصميم الاجتماعي (Social Design Agency – SDA) ومنظمة الحوار المستقلة (ANO Dialog)، بالإضافة إلى وسائل الإعلام التابعة للدولة مثل قناة RT، بهدف تشكيل الرأي العام الأميركي بطريقة سرّية، وتعميق الانقسامات الداخلية، والانخراط غير المباشر مع الجمهور الأميركي، مع السعي لإخفاء بصمتها الرسمية.

أسلحة الدمار الشامل (WMD)

تمتلك روسيا أكبر ترسانة من الأسلحة النووية في العالم وأكثرها تنوعًا، وتشمل منصات إطلاق برية وجوية وبحرية قادرة على إحداث دمار كارثي داخل العمق الاستراتيجي للولايات المتحدة. وقد طوّرت موسكو قوة نووية استراتيجية أكثر حداثة، وتتمتع بمرونة حركية عالية وقابلية للبقاء، تهدف إلى التحايل على أنظمة الدفاع الصاروخي الأميركية المستقبلية وتحقيق الردع من خلال ضمان القدرة على تنفيذ ضربة انتقامية موثوقة.

علاوة على ذلك، تساعد ترسانة روسيا الواسعة من الأسلحة النووية غير الاستراتيجية على موازنة التفوق التقليدي الغربي، وتوفر لها خيارات متقدمة لإدارة التصعيد في سيناريوهات الحرب الإقليمية.

ورغم فشل العديد من اختبارات الأنظمة الجديدة، فإن موسكو لا تزال ماضية في جهود تحديث قدراتها النووية.

أما على صعيد التهديد الكيميائي والبيولوجي، فإن الخطر الروسي آخذ في الاتساع. حيث تواصل المؤسسات العلمية الروسية البحث والتطوير في هذا المجال، بما في ذلك تقنيات إيصال المواد الكيميائية والبيولوجية إلى أهدافها. وتحتفظ روسيا ببرنامج أسلحة كيميائية غير معلن، وقد استخدمت هذه الأسلحة مرتين على الأقل خلال السنوات الأخيرة، وذلك في محاولات اغتيال باستخدام غاز نوفيتشوك (Novichok)، وهو من عوامل الأعصاب من الجيل الرابع، ضد المعارض الروسي أليكسي نافالني عام ٢٠٢٠، وضد المواطن البريطاني سيرغي سكريبال وابنته يوليا سكريبال على الأراضي البريطانية في عام ٢٠١٨. ومن شبه المؤكد أن القوات الروسية تواصل استخدام المواد الكيميائية ضد القوات الأوكرانية، حيث تم تسجيل مئات الهجمات منذ أواخر عام ٢٠٢٢.

الفضاء (Space)

تواصل روسيا تدريب عناصر قواتها الفضائية العسكرية ونشر أسلحة مخصصة لمهاجمة الأقمار الصناعية، والمعروفة باسم الأسلحة المضادة للأقمار الصناعية (Anti-Satellite Weapons – ASAT)، بهدف تعطيل وتقويض قدرات الولايات المتحدة وحلفائها الفضائية.

كما تعمل موسكو على توسيع ترسانتها من أنظمة التشويش، والأسلحة الموجهة بالطاقة (Directed Energy Weapons – DEWs)، والقدرات الفضائية المضادة الموجودة في المدار (On-Orbit Counterspace Capabilities)، إضافة إلى صواريخ ASAT المصمّمة خصيصًا لاستهداف أقمار صناعية أميركية وغربية.

تستخدم روسيا قدرات الحرب الإلكترونية (EW) لمواجهة الأصول الغربية المدارية، وتواصل تطوير صواريخ مضادة للأقمار الصناعية (ASAT) قادرة على تدمير الأهداف الفضائية في مدار الأرض المنخفض (LEO).

وعلى الرغم من الإرث السوفييتي في مجال الفضاء، فقد كشفت الحرب في أوكرانيا عن نواقص صارخة في البنية الفضائية الروسية، وهي نواقص ستستمر في مواجهة تحديات ناجمة عن تأثير العقوبات والقيود المفروضة

على الصادرات، والمشكلات الداخلية في قطاع الفضاء الروسي، والتنافس المتزايد على الموارد المخصصة للبرامج الفضائية داخل روسيا. ومع ذلك، ستظل روسيا منافساً في مجال الفضاء، ومن المرجّح أن تُركّز على الأصول الحيوية لأمنها القومي، مع دمج الخدمات الفضائية العسكرية على حساب المشاريع الفضائية المدنية.

وتستخدم موسكو الأقمار الصناعية للاستشعار عن بُعد، سواء التابعة لها أو لدول أخرى، في الأغراض المدنية والتجارية، لتعزيز قدراتها العسكرية المخصصة، وقد حذّرت من أن البنية التحتية التجارية للدول الأخرى في الفضاء الخارجي، إذا استُخدمت لأغراض عسكرية، قد تُصبح هدفاً مشروعاً.

القدرات الروسية المضادة للأقمار الصناعية

تعمل روسيا على تطوير قمر صناعي جديد مصمم لحمل سلاح نووي بوصفه قدرة مضادة للأقمار الصناعية. وقد يؤدي تفجير نووي في الفضاء الخارجي إلى عواقب كارثية على الولايات المتحدة، والاقتصاد العالمي، والعالم بأسره. إذ سيلحق ضرراً بالأقمار الصناعية والبنية التحتية الوطنية والتجارية لجميع الدول، ويُعيق قدرة الولايات المتحدة على استخدام الفضاء كمحرّك للتنمية الاقتصادية.

وفي فبراير ٢٠٢٢، أطلقت روسيا قمراً صناعياً، وادّعت وزارة الدفاع حينها أنه مخصص لاختبار الأجهزة والأنظمة الداخلية تحت تأثير الإشعاع والجسيمات المشحونة الثقيلة.

التكنولوجيا

رغم القيود التي فُرضت على منظومة العلوم والتكنولوجيا الروسية في أعقاب غزو أوكرانيا، فإن موسكو تواصل نشر تطبيقات الذكاء الاصطناعي الناشئة في ساحات القتال وخارجها، كما عمّقت تعاونها التقني مع شركاء مثل الصين دعماً لأهداف البحث والتطوير طويلة الأمد. ومن المرجّح أن يُسهم استخدام موسكو للذكاء الاصطناعي في تعزيز العمليات العسكرية في صقل تكتيكاتها وقدراتها في حال نشوب صراعات مستقبلية مع الولايات المتحدة أو حلفائها في الناتو.

وتستخدم روسيا الذكاء الاصطناعي لإنتاج محتوى زائف عالي الدقة (deepfakes) بهدف نشر المعلومات المضللة، وتنفيذ عمليات تأثير خبيث، وإثارة الخوف. كما أظهرت روسيا قدرتها على استخدام معدات مضادة للطائرات المسيّرة مدعومة بالذكاء الاصطناعي خلال صراعها المستمر في أوكرانيا.

ولا تزال شركات تصنيع الميكروإلكترونيات المحلية في روسيا محدودة، حيث لم تتجاوز قدرتها الإنتاجية تصنيع رقائق بحجم ٦٥ نانومتر، بينما تسعى إلى إنتاج رقائق بحجم ٢٨ نانومتر على نطاق واسع بحلول عام ٢٠٣٠، وهو مستوى متأخر بشكل كبير عن الدول الرائدة عالمياً.

وعلى الرغم من العزلة شبه الكاملة عن سلاسل التوريد الغربية، فقد وسّعت روسيا بشكل كبير تعاونها التقني مع شركاء دوليين في عدة قطاعات. وتسعى موسكو إلى مواءمة جهودها العلمية والتكنولوجية بشكل أكبر مع الصين ودول مجموعة «بريكس»، لا سيما في مجالات تطوير وحوكمة الذكاء الاصطناعي، وإنتاج أشباه الموصلات، بهدف تعزيز قدراتها الذاتية وتقليص النفوذ الغربي على نطاق واسع.

التحديات التي تواجه روسيا

على الرغم من قدرة روسيا على الصمود، فإنها تواجه طيفاً واسعاً من التحديات التي تعيق استمرارها كلاعب عالمي لا غنى عنه، وتعرقل قدرتها على الحفاظ على نطاق نفوذها، وضمان الاستقرار الداخلي—وهي أهدافها الاستراتيجية العليا—ما يُشير إلى حدود ثقتها في التعامل مع الولايات المتحدة والمجتمع الدولي. وقد دفعت

روسيا ثمناً باهظاً من الدماء والموارد، فضلاً عن تراجع مكانتها الدولية وخياراتها في السياسة الخارجية، نتيجة غزوها واسع النطاق لأوكرانيا. فقد أطاح الرئيس فلاديمير بوتين بعقود من صعود روسيا الجيوسياسي، وأوجد تهديدات جديدة لأمنها الخارجي والداخلي، وأرهق قدراتها الاقتصادية والعسكرية، مما جعلها أكثر اعتماداً على الصين وشركاء آخرين ذوي توجهات مماثلة، مثل كوريا الشمالية.

وقد تكبّدت القوات الروسية خسائر بشرية في أوكرانيا تفوق تلك التي تكبّدتها في جميع حروبها الأخرى منذ الحرب العالمية الثانية، إذ تجاوز عدد القتلى والجرحى ٧٥٠,٠٠٠، في حين تواجه اقتصادها تحديات هيكلية طويلة الأمد على المستوى الكلي، ويزداد اعتماده على الصين بشكل ملحوظ.

كما أدّت العدوانية الروسية إلى تعزيز وحدة أوروبا، ودفع كل من فنلندا والسويد إلى الانضمام إلى حلف شمال الأطلسي (الناتو). وتُظهر مساعي أرمينيا ومولدوفا وبعض دول آسيا الوسطى للبحث عن شركاء بديلين كيف أن الحرب قد أضعفت نفوذ موسكو حتى في الفضاء ما بعد السوفييتي، وأفشلت رؤية بوتين لإقامة اتحاد أوروآسيوي موسّع.

إيـــــــــران

نظرة استراتيجية عامة

ستسعى طهران إلى توظيف قدراتها الصاروخية المتقدمة، وبرنامجها النووي المتوسع، وانفتاحها الدبلوماسي على دول الجوار وخصوم الولايات المتحدة، لتعزيز نفوذها الإقليمي وضمان بقاء النظام. ومع ذلك، فإن التحديات الإقليمية والداخلية، وعلى رأسها التوترات المتصاعدة مع إسرائيل، تُشكّل اختباراً حقيقياً لطموحات إيران وقدراتها. فقد أدّت حالة التراجع التي تعاني منها ميليشيا حزب الله، وانهيار نظام الأسد في سوريا، وفشل إيران في ردع إسرائيل، إلى دفع صانعي القرار في طهران إلى إعادة النظر في نهجهم الاستراتيجي. كما أن الأداء الاقتصادي المتواضع باستمرار، وتفاقم المظالم الاجتماعية، سيستمران في تقويض استقرار النظام داخلياً.

وستواصل طهران جهودها لمواجهة إسرائيل، والضغط على الولايات المتحدة للانسحاب من المنطقة، من خلال دعم وتسليح تحالفها الفضفاض من الجهات الإرهابية والمسلحة ذات التوجهات المماثلة، والمعروف باسم «محور المقاومة». وعلى الرغم من أن سقوط نظام الأسد، الحليف الرئيسي لطهران، يُعد ضربة لهذا المحور، فإن هذه الجهات لا تزال تُشكّل طيفاً واسعاً من التهديدات، تشمل استمرار هشاشة إسرائيل أمام هجمات حماس وحزب الله، واعتداءات الفصائل على القوات الأميركية في العراق وسوريا، فضلاً عن تهديدات الصواريخ والطائرات المسيّرة الحوثية التي تستهدف إسرائيل وحركة الملاحة البحرية قرب اليمن. ويواصل المرشد الأعلى علي خامنئي السعي لتجنّب انخراط إيران في صراع مباشر وموسّع مع الولايات المتحدة وحلفائها.

ويُعد الاستثمار الإيراني في القدرات العسكرية ركناً أساسياً في جهودها لمواجهة التهديدات المتعددة، ومحاولة ردع أي هجوم محتمل من الولايات المتحدة أو إسرائيل والدفاع ضده. وتواصل إيران تعزيز فاعلية ودقة منظوماتها الصاروخية والطائرات المسيّرة المنتجة محلياً، وتمتلك أكبر مخزون من هذه الأنظمة في المنطقة. وتعتبرها عنصراً محورياً في استراتيجيتها للردع، وقدرتها على إسقاط القوة، كما تستخدم صادرات هذه الأنظمة لتعميق شراكاتها العسكرية على المستوى العالمي. كما أن تنامي خبرة إيران واستعدادها لتنفيذ عمليات إلكترونية عدائية يجعل منها تهديداً كبيراً لأمن شبكات ومعلومات الولايات المتحدة وحلفائها وشركائها.

ستواصل إيران تهديدها المباشر للمواطنين الأميركيين على مستوى العالم، وتبقى ملتزمة بمساعيها الممتدة لعقد من الزمن لتطوير شبكات بديلة داخل الولايات المتحدة. وتسعى طهران إلى استهداف مسؤولين أميركيين سابقين وحاليين تعتقد أنهم شاركوا في عملية اغتيال قائد فيلق القدس التابع للحرس الثوري الإسلامي، قاسم سليماني، في يناير ٢٠٢٠، وقد سبق لها أن حاولت تنفيذ عمليات اغتيال داخل الأراضي الأميركية.

وتسعى طهران من خلال توسيع علاقاتها مع خصوم الولايات المتحدة الرئيسيين، ومع دول الجنوب العالمي، إلى تقويض جهود واشنطن الرامية إلى عزل النظام الإيراني، والتخفيف من أثر العقوبات الغربية. ومن المرجّح أن تستمر الجهود الدبلوماسية الإيرانية، بما في ذلك الانفتاح المتقطع على أوروبا، بدرجات متفاوتة من النجاح. وخلال العام الماضي، ركّزت إيران بشكل مكثف على تعميق علاقاتها مع روسيا، بما في ذلك التعاون العسكري في سياق الحرب الأوكرانية، كما اعتمدت على الصين كشريك سياسي واقتصادي رئيسي لمساعدتها في مواجهة الضغوط الاقتصادية والدبلوماسية. وتحرز إيران أيضاً تقدماً في تطوير علاقات دبلوماسية ودفاعية أوثق مع دول أفريقية وجهات فاعلة أخرى في الجنوب العالمي، وتسعى إلى البناء على التحسن النسبي في علاقاتها مع بعض القوى الإقليمية، مثل المملكة العربية السعودية، رغم استمرار الشكوك المتبادلة بشأن الرؤى الاستراتيجية لكل طرف تجاه مستقبل المنطقة.

وتُشكّل البذور الاقتصادية والسياسية والاجتماعية للسخط الشعبي تهديداً محتملاً باندلاع اضطرابات

داخلية إضافية، على غرار الاحتجاجات الواسعة والممتدة التي شهدتها إيران في أواخر عام ٢٠٢٢ ومطلع عام ٢٠٢٣. ويُعاني الاقتصاد الإيراني من ضعف النمو، وتقلبات حادة في سعر الصرف، ومعدلات تضخم مرتفعة. وفي ظل غياب تخفيف للعقوبات، من المرجّح أن تستمر هذه الاتجاهات في المستقبل المنظور.

سوريـــــــــا

أدى سقوط نظام الرئيس بشار الأسد على يد قوى المعارضة بقيادة هيئة تحرير الشام (HTS)—وهي جماعة كانت مرتبطة سابقاً بتنظيم القاعدة—إلى خلق ظروف لعدم استقرار ممتد في سوريا، وقد يُسهم ذلك في عودة تنظيم داعش وغيره من الجماعات الإرهابية الإسلامية إلى الساحة. وحتى في حال تمكن الحكومة المؤقتة بقيادة هيئة تحرير الشام من التوفيق بين الأهداف المتباينة، فإن إدارة شؤون سوريا ستظل تحدياً بالغ الصعوبة في ظل الأزمات الاقتصادية، والاحتياجات الإنسانية المتفاقمة نتيجة نزوح ملايين السوريين داخلياً، وانعدام الأمن، فضلاً عن الانقسامات الإثنية والطائفية والدينية.

وقد شاركت قوات الحكومة المؤقتة بقيادة هيئة تحرير الشام، إلى جانب عناصر من تنظيم «حراس الدين» وجماعات جهادية أخرى، في أعمال عنف وعمليات قتل خارج نطاق القانون في شمال غرب سوريا مطلع مارس ٢٠٢٥، استهدفت بشكل رئيسي الأقليات الدينية، وأسفرت عن مقتل أكثر من ألف شخص، من بينهم مدنيون من الطائفتين العلوية والمسيحية.

ويزعم زعيم هيئة تحرير الشام استعداده للعمل مع مختلف المكونات الإثنية والطائفية في سوريا لتطوير نموذج حكم شامل. إلا أن العديد من هذه المجموعات لا تزال متشككة في نوايا الهيئة، لا سيما في ظل ارتباط زعيمها السابق بتنظيم القاعدة، ما يُشير إلى أن المفاوضات المطوّلة قد تنزلق نحو العنف. كما أعرب مسؤولون في الحكومة الإسرائيلية عن شكوكهم تجاه مزاعم هيئة تحرير الشام ونواياها، مؤكدين أن الأهداف التاريخية للهيئة المعادية لإسرائيل لا تزال قائمة.

وترفض بعض الجماعات الجهادية المتبقية الاندماج ضمن وزارة الدفاع التابعة لهيئة تحرير الشام، في حين أعلن تنظيم داعش بالفعل معارضته لدعوة الهيئة إلى الديمقراطية، ويخطط لتنفيذ هجمات تهدف إلى تقويض سلطتها الحاكمة.

القطاع العسكري

ستظل القدرات التقليدية وغير التقليدية التي تمتلكها إيران تُشكّل تهديداً للقوات الأميركية وشركائها في المنطقة خلال المستقبل المنظور، وذلك على الرغم من التراجع الذي أصاب وكلاءها ومنظوماتها الدفاعية الجوية خلال الصراع في غزة. وتتمتع القوات التقليدية الإيرانية بحجم كبير يمكّنها من إلحاق أضرار جسيمة بأي جهة مهاجمة، وتنفيذ ضربات إقليمية، وتعطيل حركة الملاحة البحرية، لا سيما إمدادات الطاقة، عبر مضيق هرمز. أما عمليات الحرب غير التقليدية التي تنفذها إيران، إلى جانب حلفائها (...)، فقد مكّنت طهران تقليدياً من تحقيق مصالحها الإقليمية والحفاظ على عمق استراتيجي مع قدر من الإنكار المعقول.

ومع ذلك، يواجه المسؤولون الإيرانيون تحديات في كيفية إبطاء، ومن ثم عكس، الخسائر العسكرية الأخيرة التي تكبّدتها إيران ووكلاؤها نتيجة الحملة الإسرائيلية ضدها وضد حلفائها الإقليميين، بما في ذلك الضربات التي استهدفت مواقع عسكرية إيرانية، مثل منظومات الدفاع الجوي، في أبريل وأكتوبر ٢٠٢٤. ويُقدّر مجتمع الاستخبارات الأميركي أن فرص إيران في إعادة تشكيل قدراتها العسكرية وتعزيز قدرتها على الردع، لا سيما في مواجهة الإجراءات الإسرائيلية، تبدو محدودة على المدى القريب.

وقد نشرت إيران كميات كبيرة من الصواريخ الباليستية وصواريخ كروز، بالإضافة إلى الطائرات المسيّرة، القادرة على تنفيذ ضربات في مختلف أنحاء المنطقة، وتواصل جهودها لتحسين دقة هذه الأنظمة وفتكها وموثوقيتها. وتتمتع الصناعات الدفاعية الإيرانية بقدرة قوية على التطوير والتصنيع، خصوصاً في مجال الأسلحة منخفضة التكلفة مثل الطائرات المسيّرة الصغيرة. ومع ذلك، فإن محدودية الأضرار التي تسببت بها الضربات الإيرانية ضد إسرائيل في أبريل وأكتوبر ٢٠٢٤ تُبرز أوجه القصور في خيارات إيران العسكرية التقليدية.

كما نشرت إيران زوارق صغيرة وغواصات قادرة على تعطيل حركة الملاحة عبر مضيق هرمز. أما قواتها البرية والجوية، ورغم كونها من بين الأكبر حجماً في المنطقة، فإنها تعاني من تقادم المعدات وضعف التدريب.

الصراع في الشرق الأوسط

أدى الصراع بين إسرائيل وحركة حماس، الذي اندلع إثر هجوم الحركة في السابع من أكتوبر ضد إسرائيل، إلى تقويض مسار الدبلوماسية غير المسبوقة والتعاون الإقليمي الذي أفرزته اتفاقيات أبراهام، كما عرقل الاتجاه المتنامي نحو الاستقرار في منطقة الشرق الأوسط. ومن المتوقع أن تبقى الأوضاع في غزة، فضلاً عن ديناميكيات العلاقات بين إسرائيل وحزب الله، وإسرائيل وإيران، في حالة من التقلب وعدم الاستقرار.

وعلى الرغم من التدهور الذي أصاب قدراتها، لا تزال حركة حماس تُشكّل تهديداً للأمن الإسرائيلي. إذ تحتفظ الحركة بآلاف المقاتلين وجزء كبير من بنيتها التحتية تحت الأرض، ويُرجّح أنها استغلت وقف إطلاق النار لإعادة التزود بالذخائر وتعزيز قدراتها العسكرية، استعداداً لجولة قتال جديدة. وتتمتع حماس بالقدرة على استئناف نمط المقاومة المنخفضة الحدة، ومن المرجح أن تظل الفاعل السياسي المهيمن في قطاع غزة خلال المستقبل المنظور. كما أن انخفاض التوقعات لدى جميع الأطراف بشأن استدامة وقف إطلاق النار، وغياب خطة سياسية وإعادة إعمار ذات مصداقية لما بعد القتال، ينذر بسنوات من عدم الاستقرار.

ورغم تراجع شعبية حماس بين سكان غزة، فإنها لا تزال تحظى بدعم واسع بين الفلسطينيين في الضفة الغربية، لا سيما بالمقارنة مع السلطة الفلسطينية.

وترتبط آفاق العلاقة طويلة الأمد بين إسرائيل والفلسطينيين بمسار الضفة الغربية التي تشهد حالة متزايدة من عدم الاستقرار. إذ إن ضعف قدرة السلطة الفلسطينية وتراجعها في تقديم الخدمات الأمنية والخدمية في الضفة، إلى جانب العمليات الإسرائيلية، وأعمال العنف التي يمارسها المستوطنون الإسرائيليون والجماعات الفلسطينية المسلحة، بما في ذلك حماس، فضلاً عن احتمال حدوث انتقال في القيادة داخل السلطة الفلسطينية، كلها عوامل مرشحة لتفاقم تحديات الحوكمة في رام الله. كما أن الكثير من التطورات المستقبلية سيعتمد على كيفية تعامل إسرائيل مع غزة ما بعد الصراع، وعلى طبيعة عملياتها في الضفة الغربية التي قد تُضعف أو تُقوّض السلطة الفلسطينية.

وخلال الصراع في غزة، شجّعت إيران وكلاءها وشركاءها في المنطقة على تنفيذ ضربات ضد إسرائيل، وفي بعض الأحيان ضد القوات والمصالح الأميركية في الإقليم.

وقد برز الحوثيون كأكثر الفاعلين عدوانية، إذ نفذوا هجمات ضد الملاحة التجارية في البحر الأحمر والمحيط الهندي، وضد القوات الأميركية والأوروبية، وكذلك ضد إسرائيل. وبالإضافة إلى الدعم الإيراني، وسّع الحوثيون نطاق علاقاتهم من خلال بناء شراكات مع جهات أخرى، مثل روسيا ووسطاء السلاح الروس، وشركات الدفاع التجارية التابعة لجمهورية الصين الشعبية، وحركة الشباب، والفصائل الشيعية العراقية.

ولا تزال الفصائل الشيعية العراقية تسعى إلى دفع الولايات المتحدة نحو الانسحاب من العراق، من خلال

ممارسة الضغط السياسي على الحكومة العراقية، وتنفيذ هجمات ضد القوات الأميركية في العراق وسوريا.

وقد يؤدي اندلاع جولة جديدة من القتال بين حزب الله وإسرائيل إلى تهديد الاستقرار الهش في لبنان، وتقويض أي تقدم سياسي أحرز عقب انتخاب رئيس للجمهورية في يناير، بعد سنوات من التعثر. كما أن استئناف العمليات الإسرائيلية المطوّلة في لبنان قد يُفضي إلى تصاعد حاد في التوترات الطائفية، وإضعاف قدرات القوى الأمنية اللبنانية، وتدهور الأوضاع الإنسانية بشكل كبير. وعلى الرغم من تراجع قدراته، لا يزال حزب الله يحتفظ بإمكانية استهداف المصالح والأفراد الأميركيين في المنطقة، وعلى نطاق عالمي، وإن كان ذلك بدرجة أقل داخل الولايات المتحدة نفسها.

الفضاء السيبراني

تُعدّ الخبرات المتنامية التي تمتلكها إيران، إلى جانب استعدادها المتزايد لتنفيذ عمليات سيبرانية عدائية، مصدر تهديد كبير لأمن الشبكات والبيانات الأميركية. وقد أدّى التوجيه الصادر عن القيادة الإيرانية إلى تحفيز الفاعلين السيبرانيين على تبنّي نهج أكثر عدوانية في تطوير قدراتهم على تنفيذ الهجمات السيبرانية.

أنشطة التأثير الخبيث (Malign Influence Activities)

غالباً ما تعزز إيران عمليات التأثير التي تنفذها من خلال أنشطة سيبرانية هجومية. وخلال الصراع بين إسرائيل وحركة حماس، رصدت شركات القطاع الخاص الأميركي حملات تأثير إيرانية وهجمات سيبرانية مرتبطة بها.

وفي يونيو ٢٠٢٤، تمكّن أحد الفاعلين التابعين للحرس الثوري الإيراني من اختراق حساب بريد إلكتروني مرتبط بشخص تربطه علاقات غير رسمية بحملة الرئيس الأميركي السابق دونالد ترامب، واستخدم ذلك الحساب لإرسال رسالة تصيّد إلكتروني موجهة (spear-phishing) إلى أفراد داخل الحملة نفسها. وفي أعقاب ذلك، حاول الحرس الثوري الإيراني التلاعب بعدد من الصحفيين الأميركيين لدفعهم إلى تسريب معلومات تم الحصول عليها بشكل غير مشروع من داخل الحملة.

أسلحة الدمار الشامل (WMD)

لا تزال التقييمات الاستخباراتية تشير إلى أن إيران لا تقوم حالياً ببناء سلاح نووي، وأن المرشد الأعلى علي خامنئي لم يُعد تفعيل البرنامج النووي العسكري الذي علّقه في عام ٢٠٠٣، رغم أن الضغوط المتزايدة عليه قد تدفعه إلى إعادة النظر في ذلك. وخلال العام الماضي، شهدت إيران تآكُلاً في المحظور الذي استمر لعقود بشأن مناقشة الأسلحة النووية علناً، الأمر الذي شجّع المؤيدين لهذا الخيار داخل دوائر صنع القرار الإيرانية. ويظل خامنئي هو صاحب القرار النهائي في ما يتعلق بالبرنامج النووي الإيراني، بما في ذلك أي قرار يتعلق بتطوير أسلحة نووية.

ومن المرجّح جداً أن إيران تسعى إلى مواصلة البحث والتطوير في مجال العوامل الكيميائية والبيولوجية لأغراض هجومية. وقد أجرى علماء عسكريون إيرانيون أبحاثاً حول مواد كيميائية تتراوح آثارها بين التخدير، والانفصال الذهني، وفقدان الذاكرة، فضلاً عن قدرتها على التسبب في الوفاة.

تحديات إيران

يدرك القادة الإيرانيون أن بلادهم تمرّ بأحد أكثر مراحلها هشاشة منذ الحرب الإيرانية-العراقية، وهو ما يُرجّح أن يؤثر على حساباتهم الاستراتيجية وثقتهم في نهجهم تجاه المنطقة، والولايات المتحدة، وشركائها. وتواجه إيران ضغوطاً متزايدة على المستويات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والإقليمية، ما يجعلها أكثر عرضة لحالة من عدم الاستقرار قد تهدد النظام، وتفتح الباب أمام تدخلات خارجية.

كوريا الشماليـــة

نظرة استراتيجية عامة

سيواصل الزعيم الكوري الشمالي كيم جونغ أون السعي إلى تطوير القدرات العسكرية الاستراتيجية والتقليدية التي تستهدف الأراضي الأميركية، وتهدد القوات والمواطنين الأميركيين وحلفاء الولايات المتحدة، وتمكّنه من تقويض النفوذ الأميركي وإعادة تشكيل بيئة الأمن الإقليمي بما يخدم مصالحه. وقد أفضى الشراكة الاستراتيجية التي رسّخها مؤخراً مع روسيا إلى تحقيق مكاسب مالية، ودعم دبلوماسي، وتعاون دفاعي. كما تسهم هذه الشراكة مع موسكو في تقليص اعتماد بيونغ يانغ على بكين. وتُتيح القدرات المتقدمة التي تطورها كوريا الشمالية في مجال الأسلحة الاستراتيجية، إلى جانب زيادة مصادر الإيرادات، لكيم تحقيق أهدافه طويلة الأمد، والمتمثلة في نيل الاعتراف الدولي بكوريا الشمالية كقوة نووية، وتقليص الوجود العسكري الأميركي في شبه الجزيرة الكورية، وتوسيع السيطرة الحكومية على الاقتصاد المحلي، ومنع التأثيرات الخارجية.

وفي يونيو ٢٠٢٤، وقّع كيم وبوتين اتفاقاً استراتيجياً شاملاً يتضمن شراكات واسعة النطاق في المجالات الاقتصادية والتكنولوجية. ويستغل كيم بند الدفاع المشترك في الاتفاق، الذي يُلزم كل طرف بتقديم الدعم العسكري في حال تعرض الطرف الآخر لغزو من قوة أجنبية، لتبرير نشر قوات قتالية للمشاركة في الحرب ضد أوكرانيا.

ولا يُبدي كيم أي نية للتفاوض بشأن برامج الأسلحة الاستراتيجية، التي يعتبرها ضمانة لأمن النظام ومصدراً للفخر الوطني، نظراً لقدرتها على تهديد الأراضي الأميركية، والقوات الأميركية المنتشرة في المنطقة، وحلفاء الولايات المتحدة مثل كوريا الجنوبية واليابان. ويعمل كيم على زيادة مخزون كوريا الشمالية من الرؤوس النووية، وتحسين تكنولوجيا الصواريخ الباليستية؛ فعلى سبيل المثال، أجرت كوريا الشمالية ثلاث عمليات إطلاق في عام ٢٠٢٤ لما زعمت أنها صواريخ باليستية متوسطة المدى مزودة بحمولات فرط صوتية قابلة للمناورة.

يسعى كيم إلى ترهيب الولايات المتحدة وحلفائها لدفعهم إلى التخلي عن معارضتهم لامتلاك كوريا الشمالية للأسلحة النووية ولسلوكها العدواني تجاه كوريا الجنوبية. فعلى سبيل المثال، يردّ كيم على التخطيط العسكري الأميركي المشترك مع كوريا الجنوبية، وعلى التعاون الثلاثي بين الولايات المتحدة وكوريا الجنوبية واليابان، من خلال إصدار أوامر بإطلاق صواريخ وتهديدات بالرد النووي.

وستواصل كوريا الشمالية تحدي العقوبات الدولية والانخراط في أنشطة غير مشروعة، بما في ذلك سرقة العملات الرقمية، وإرسال العمالة إلى الخارج، والاتجار بسلع محظورة بموجب قرارات الأمم المتحدة، وذلك لتوفير الموارد اللازمة لتمويل أولويات كيم، بما يشمل تطوير الصواريخ الباليستية وأسلحة الدمار الشامل.

وسيتصرف كيم بشكل عدواني لمواجهة الأنشطة التي يعتبرها مهددة للنظام، وقد يُلوّح باستخدام القوة عندما يرى أن الإجراءات الأميركية أو تلك التي يتخذها الحلفاء تُقوّض سيادة كوريا الشمالية، أو تُضعف سلطته، أو تهدف إلى كبح طموحاته النووية والصاروخية. وتعمل بيونغ يانغ على توسيع قدراتها في مجال العمليات القسرية، وتوظيف أساليب جديدة، في ظل تنامي ثقتها بقدراتها على الردع النووي. ومنذ توليه السلطة، اعتمد كيم بشكل عام على أنشطة قسرية غير قاتلة، مثل استعراضات الصواريخ، وإطلاق بالونات محمّلة بالنفايات عبر الحدود، بهدف انتزاع تنازلات ومواجهة الأنشطة العسكرية والدبلوماسية والمدنية التي تقوم بها الولايات المتحدة وكوريا الجنوبية.

وتستخدم كوريا الشمالية التهديدات لوقف جهود كوريا الجنوبية الرامية إلى نشر المعلومات داخل الشمال،

والتي يعتبرها كيم عاملاً مزعزعاً لسيطرته. وقد سبق لكيم أن تحدّى المطالبات البحرية الفعلية التي تطرحها كوريا الجنوبية، ومن المرجّح أن يعيد ذلك مستقبلاً، ما يرفع احتمالات اندلاع اشتباكات جديدة على طول الخط الحدودي البحري الشمالي.

وقد يُصعّد كيم إلى أنشطة غير متكافئة أكثر فتكاً إذا رأى أن جهود الردع التي تبذلها كوريا الشمالية لم تُحقق أهدافها، وأن هناك حاجة لإرسال رسالة أكثر قوة. كما قد يلجأ إلى هذه الأنشطة القاتلة إذا اعتقد أن ذلك سيُرهب كوريا الجنوبية أو الولايات المتحدة ويدفعهما إلى تعديل سياساتهما بما يخدم مصالح الشمال، مع تقليل احتمالات الرد الانتقامي.

أسلحة الدمار الشامل (WMD)

لا يزال كيم ملتزماً بزيادة عدد الرؤوس النووية التي تمتلكها كوريا الشمالية، وتحسين قدراتها الصاروخية، بهدف تهديد الأراضي الأميركية، والقوات والمواطنين الأميركيين، وحلفاء الولايات المتحدة، فضلاً عن إضعاف النفوذ الأميركي في منطقة آسيا والمحيط الهادئ. ويتجلى هذا الالتزام في وتيرة تجارب إطلاق الصواريخ التي يجريها الشمال، وفي الترويج العلني الذي يقوم به النظام لقدراته في تخصيب اليورانيوم. ومن المرجّح أن تكون كوريا الشمالية مستعدة لإجراء تجربة نووية، كما أنها تواصل اختبار صواريخ باليستية عابرة للقارات، لتمكين كيم من توجيه تهديد مباشر إلى الأراضي الأميركية. وتُظهر روسيا دعماً متزايداً لوضع كوريا الشمالية النووي، مقابل دعم بيونغ يانغ لموسكو في حربها ضد أوكرانيا.

وتحتفظ كوريا الشمالية بقدراتها في مجال الأسلحة الكيميائية والبيولوجية، وقد تلجأ إلى استخدامها في سياق نزاع مسلح، أو ضمن هجوم غير تقليدي أو سري ضد الولايات المتحدة أو حلفائها.

القطاع العسكري

تُشكّل القوات المسلحة الكورية الشمالية تهديداً فتاكاً للقوات والمواطنين الأميركيين في كوريا الجنوبية والمنطقة، نظراً لقدرتها على تنفيذ ضربات تقليدية واسعة النطاق عبر المنطقة المنزوعة السلاح، واستمرار استثمارها في قدرات نوعية تهدف إلى ردع التدخل الخارجي وتعويض أوجه القصور المستمرة في قواتها التقليدية. كما توفر القدرات العسكرية التقليدية لكوريا الشمالية خيارات تمكّن كيم من تحقيق أهدافه السياسية من خلال وسائل الإكراه.

ورغم الاستثمارات التي تهدف إلى تحسين القدرات التقليدية، فإن القوات الكورية الشمالية ستواجه صعوبات في تنفيذ عمليات المناورة المشتركة، نظراً لاعتمادها الكبير على معدات تعود إلى الحقبة السوفيتية، وافتقارها إلى التدريب الكافي في قطاعات القوات البرية والجوية والبحرية.

وسيواصل كيم إعطاء الأولوية لبناء قوة صاروخية أكثر تطوراً، تشمل صواريخ كروز، والصواريخ الباليستية العابرة للقارات، والمركبات الانزلاقية فرط الصوتية، وذلك بهدف تجاوز أنظمة الدفاع الصاروخي الأميركية والإقليمية، وتعزيز قدرات الضربات الدقيقة، وتعريض القوات الأميركية والحليفة للخطر.

وتتموضع بيونغ يانغ للاستفادة من الخبرات التقنية في تطوير أسلحتها، مقابل بيع الذخائر لموسكو، وهو ما قد يُسرّع من وتيرة الاختبارات والانتشار العسكري الكوري الشمالي. كما أن الخبرة القتالية المكتسبة من الحرب الروسية-الأوكرانية قد تُسهم في تعزيز التدريب العسكري لدى بيونغ يانغ، وتحسين كفاءتها التكتيكية.

الفضاء السيبراني

تموّل كوريا الشمالية جهودها في تطوير القدرات العسكرية، بما يُمكّنها من تشكيل تهديدات أكبر للولايات المتحدة، إلى جانب مبادراتها الاقتصادية، من خلال سرقة مئات الملايين من الدولارات سنوياً من العملات الرقمية، من الولايات المتحدة وضحايا آخرين. وفي المستقبل، قد توسّع كوريا الشمالية من نطاق عمليات التجسس السيبراني التي تنفذها، لسد الثغرات في برامجها التسليحية، مع احتمال استهداف شركات الصناعات الدفاعية العاملة في مجالات الطيران، والغواصات، والتقنيات الانزلاقية فرط الصوتية.

تحديات كوريا الشمالية

ستواصل كوريا الشمالية مواجهة صعوبات جمّة في تجاوز الأضرار الناجمة عن حاجة كيم إلى السيطرة المطلقة، والسياسات العدوانية التي ينتهجها، والعزلة التي تترتب على ذلك، والتي تُضعف من القوة الاقتصادية للدولة وقدرتها على الاستمرار. وعلى الرغم من أن كيم تمكّن حتى الآن من إحراز تقدم في برامج أسلحة الدمار الشامل والصواريخ، والاستمرار في تهديد جيرانه والولايات المتحدة، فإن هذا التقدم تحقق على حساب شعبه وعلى حساب الصحة العامة للدولة ككل.

وتسعى حملة إعادة تمركز السلطة التي يقودها النظام إلى ضمان بقاء حكم أسرة كيم على المدى الطويل، إلا أن حملات القمع الدورية التي ترافقها تُقيّد النشاط الاقتصادي، وتُهدد سبل العيش، وتُعزز من سيطرة الدولة غير الفعالة، ما يُسهم في تفاقم نقص الغذاء، ويُضعف النظام المدني نتيجة لارتفاع معدلات الجريمة العنيفة التي باتت هذه السياسات تُشجّعها بشكل متزايد.

وسيعاني كيم في محاولاته لتقليص اعتماد كوريا الشمالية على الصين، لا سيما في ما يتعلق بالوصول إلى النظام المصرفي الدولي، واستيراد المواد الخام الحيوية، والسلع الاستهلاكية، والغذاء، وإمدادات النفط الخام التي يعتمد عليها النظام، فضلاً عن مقاومة النفوذ الذي يمنحه هذا الاعتماد لبكين.

التعاون العدائي (ADVERSARIAL COOPERATION)

شهد التعاون بين الصين وروسيا وإيران وكوريا الشمالية نمواً متسارعاً في السنوات الأخيرة، مما عزز التهديدات الصادرة عن كل منها على نحو فردي، وخلق في الوقت ذاته تحديات جديدة أمام القوة والنفوذ الأميركيين على المستوى العالمي. وتتمثل هذه العلاقات، في معظمها، في شراكات ثنائية تتركز في مجالات الأمن والدفاع، وقد أسهمت في تعزيز القدرات الفردية والجماعية لهذه الدول على تهديد الولايات المتحدة وإلحاق الضرر بها، كما عززت من قدرتها على الصمود في وجه الجهود الأميركية والغربية الرامية إلى تقييد أو ردع أنشطتها. وقد أدّت الحرب الروسية في أوكرانيا إلى تسريع وتيرة هذه الروابط، إلا أن الاتجاه العام مرشح للاستمرار بغض النظر عن مآلات الحرب. ويزيد هذا التوافق الاستراتيجي من احتمالية أن يؤدي تصاعد التوتر أو اندلاع نزاع بين الولايات المتحدة وأي من هذه الخصوم إلى انخراط طرف آخر في المواجهة. وتُعدّ الصين عنصراً محورياً في هذا التوافق، نظراً لطموحاتها العالمية الواسعة، وقدراتها المؤثرة، ونفوذها المتنامي على الساحة الدولية.

ومع ذلك، فإن التعاون بين خصوم الولايات المتحدة لا يزال غير متكافئ، ويُحرّكه في المقام الأول تقاطع المصالح في تجاوز أو تقويض النفوذ الأميركي، سواء كان اقتصادياً أو دبلوماسياً أو عسكرياً. وقد أدّت المخاوف من فقدان السيطرة على التصعيد، ومن المواجهة المباشرة مع الولايات المتحدة، إلى جانب تباينات في المصالح السياسية، إلى الحدّ من سرعة واتساع نطاق هذه العلاقات. ومع ذلك، من المرجّح أن يواصل القادة البحث

عن فرص للتعاون، لا سيما في المجالات التي تحقق مكاسب متبادلة، والتي تفتقر فيها كل دولة إلى وسائل منفردة لتحقيق أهدافها تجاه الولايات المتحدة أو مقاومتها.

وقد لعبت روسيا دوراً محفزاً في تطور هذه الروابط، لا سيما في ظل تزايد اعتمادها على دول أخرى لتحقيق أهدافها وتلبية احتياجاتها، بما في ذلك، ولكن ليس حصراً، في سياق الحرب الأوكرانية. وقد عززت موسكو تعاونها العسكري مع دول أخرى، خاصة بيونغ يانغ وطهران. كما وسّعت علاقاتها التجارية والمالية، لا سيما مع الصين وإيران، بهدف التخفيف من آثار العقوبات والقيود المفروضة على الصادرات.

وتقدّم جمهورية الصين الشعبية دعماً اقتصادياً وأمنياً لروسيا في حربها ضد أوكرانيا، من خلال دعم القاعدة الصناعية الدفاعية الروسية، بما في ذلك توفير المواد والمكونات ذات الاستخدام المزدوج في تصنيع الأسلحة. وقد ساهم هذا الدعم في تعزيز قدرة روسيا على تعويض خسائرها المادية في الحرب، وتنفيذ ضربات داخل الأراضي الأوكرانية. كما شهدت التجارة بين الصين وروسيا نمواً منذ بداية الحرب، مما ساعد موسكو على الصمود في وجه العقوبات الأميركية.

وأصبحت إيران مورّداً عسكرياً رئيسياً لروسيا، لا سيما في مجال الطائرات المسيّرة، وفي المقابل، قدّمت موسكو دعماً عسكرياً وتقنياً لطهران، بهدف تعزيز قدراتها في مجالات الأسلحة والاستخبارات والفضاء السيبراني.

أما كوريا الشمالية، فقد أرسلت ذخائر وصواريخ وآلاف الجنود المقاتلين إلى روسيا دعماً لحربها ضد أوكرانيا، مبرّرة ذلك بأنه يأتي في إطار الالتزامات المنصوص عليها في معاهدة الشراكة الاستراتيجية الشاملة التي أعلنتها بيونغ يانغ وموسكو في يونيو ٢٠٢٤.

ويُعدّ التعاون بين الصين وروسيا الأكثر قدرة على تشكيل مخاطر مستدامة على المصالح الأميركية. ومن المرجّح أن يرى قادة البلدين أنهم أكثر قدرة على مواجهة ما يعتبرونه عدواناً أميركياً إذا تعاونوا، مقارنة بما يمكنهم تحقيقه بشكل منفرد، نظراً لتقاطع رؤيتهم بأن الولايات المتحدة تسعى إلى تقييد كل منهما.

وعلى مدى عقد من الزمن على الأقل، استخدمت بكين وموسكو أنشطة عسكرية مشتركة رفيعة المستوى للإشارة إلى قوة الروابط الدفاعية بينهما. وقد تعمّقت هذه العلاقة خلال الحرب الروسية-الأوكرانية، حيث قدّمت الصين معدات ذات استخدام مزدوج ومكونات أسلحة لدعم العمليات القتالية الروسية.

كما زادت روسيا من صادراتها من النفط والغاز الطبيعي المُسال إلى الصين، في محاولة للحفاظ على إيراداتها في ظل العقوبات التي تفرضها الدول الغربية.

وتستخدم الصين تعاونها المتزايد مع روسيا لتعزيز حضورها في منطقة القطب الشمالي، وإضفاء شرعية على نفوذها هناك. ومن مجالات التعاون إنتاج الصين لسفن كاسحة الجليد، التي تتيح المرور الآمن عبر مياه القطب الشمالي.

ومن المرجّح أن توسّع الدولتان من دوريات القاذفات والعمليات البحرية المشتركة في مسرح العمليات القطبي، بهدف تعزيز التعاون بينهما وإظهاره بشكل ملموس. وفي نوفمبر، اتفقتا أيضاً على توسيع التعاون في تطوير طريق الشمال البحري (NSR)، لما له من إمكانات اقتصادية، وكبديل للمسارات التي تهيمن عليها القوى الغربية.